

الجريدة الرسمية

السنة الثالثة والخمسون ـ العدد الخامس

قرارات ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي:

| | قرار ولى العهد رقم (4) لسنة 2024 بإعادة تشكيل مجلس إدارة |
|-----|--|
| 5 | الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري. |
| | قـرار رئيـس المجلُّس التنفيـذي رقـم (6) لسـنة 2024 بإعـادة تشـكيـل |
| 7 | مجلـس إدارة مجلـس أبوظبـي للجـودة والمطابقـة. |
| | قرارات المجلس التنفيذي: |
| | قـرار المجلـس التنفيـذي رقـم (50) لسـنة 2024 بشـأن المنطقـة |
| 11 | الاســتثمارية التاســعة والثلاثيــن فــي إمــارة أبوظبــي. |
| | قـرار المجلـس التنفيـذي رقـم (52) لسـنة 2024 بشـأن إضافـة عضـو |
| 13 | فـي مجلـس أمنـاء الأكاّديميـة الوطنيـة لتنميـة الطفولـة. |
| | قـرار المجلـس التنفيـذي رقـم (53) لسـنة 2024 بشـأن التعديـل علـى |
| 14 | عضويـة مجلـس إدارة هيئـة البيئـة – أبوظبـي. |
| | قـرار المجلـس التنفيـذي رقـم (55) لسـنة 2024 بشـأن تعييـن مديـر |
| 15 | عـام مركــز إدارة الطــوارئ والأزمــات والـكــوارث لإمــارة أبـوظبــي. |
| | التعاميم: |
| | تعميم رقم (2) لسـنة 2024 بشـأن دليـل السياسـة العامـة فـي إمـارة |
| 19 | أبوظبي. |
| 20 | * ملحق: دليل السياسة العامة في إمارة أبوظبي. |
| | قرارات أخرى : |
| | قرارات دائرة القضاء: |
| | قـرار رئيــس دائــرة القضــاء رقــم (20) لســنة 2024 بشــأن محكمــة |
| 105 | المطالبات البسـيطة (محكمـة الجلسـة الواحـدة). |
| 100 | |
| 100 | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (21) لسـنة 2024 بشـأن المحاميـن |
| 109 | الأجانـب المقبوليـن أمـام محكمـة الأسـرة المدنيـة. |
| | |

الصفحة

| | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (24) لـسـنة 2024 بشـأن تجديـد صفـة |
|-----|--|
| 114 | الضبطيـة القضائيـة لبعـض مفتشـي بلديـة مدينـة أبوظبـي. |
| | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (25) لـسـنة 2024 بشـأن تجديـد صفـة |
| 117 | الضبطيـة القضائيـة لبعـض مفتشـي بلديـة مدينـة أبوظبـي. |
| | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (26) لـسـنة 2024 بشـأن تخويـل صفة |
| 120 | الضبطيـة القضائيـة لبعـض مفتشـي بلديـة مدينـة أبوظبي. |
| | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (27) لسـنة 2024 بشـأن تخويـل صفة |
| 122 | الضبطيـة القضائيـة لبعـض موظفـي التواجـد البلدي. |
| | قـرار رئيـس دائـرة القضـاء رقـم (28) لسـنة 2024 بشـأن تجديـد صفـة |
| 124 | الضبطيـة القضائيـة لبعـض موظفـي مركـز الإحصـاء. |
| | قرارات دائرة البلديات والنقل: |
| | قرار إداري رقم (93) لسنة 2024 بشأن تلوين زجاج حافلات نقل الركاب |
| 126 | في إمارة أبوظبي. |
| | قرارات هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية: |
| | قرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية |
| | رقم (2) لسنة 2024 بشأن أخذ عينات الغذاء والعلف لأغراض الرقابة |
| 127 | والتفتيش بإمارة أبوظبي. |
| | قرار مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (17) لسنة |
| 130 | 2024 بشأن برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية). |

قرارات ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي



قرار ولى العهد رقم (4) لسنة 2024

بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الدولى للحفاظ على الحباري

نحن خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولى العهد رئيس المجلس التنفيذي.

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2014 بإعادة تنظيم الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري.
- وعلى قرار ولي العهد رقم (19) لسنة 2020 بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الدولى للحفاظ على الحباري وتعديلاته.
 - أصدرنا القرار الآتى:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل مجلس إدارة الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى برئاسة سمو الشيخ/ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، وعضوية كل من أصحاب المعالي والسعادة والسادة:

- 1. محمد أحمد البواردي، نائباً للرئيس.
- 2. اللواء/ فارس خلف المزروعــــــى.
- 3. الدكتورة/ شيخة سالم الظاهـــرى.
- 4. خالـد شيبـان المهـــيري.
- 5. عبدالله أحمد القبيسكي.
- 6. سعيد محمـــد المزروعـــــــــــى.
- 7. عبدالله سالــــم الجابــــري.

المادة الثانية

مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثالثة يُنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي العهد رئيــس المجلـــس التنفيــــذي

> صدر عنا في أبوظبي بتـاريــخ: 15 - مــــايـــو - 2024 م الموافق : 07 - ذي القعدة - 1445 هـ

قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (6) لسنة 2024

بإعادة تشكيل مجلس إدارة مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة

نحن خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولى العهد رئيس المجلس التنفيذي.

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 2009 بشأن الجودة والمطابقة في إمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (151) لسنة 2015 بإعادة تشكيل مجلس إدارة مجلس أبوظبى للجودة والمطابقة.
 - وبناءً على ما عُرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.
 - أصدرنا القرار الآتى:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل مجلس إدارة مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة برئاسة معالي/ أحمد جاسم يوسف الزعابي، وعضوية كل من أصحاب السعادة :

- 1. وكيل دائرة التنمية الاقتصادية.
 - 2. وكيل دائرة الطاقة.
 - 3. وكيل دائرة الصحة.
 - 4. وكيل دائرة البلديات والنقل.
- 5. أمين عام هيئة البيئة أبوظبي.
- 6. مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية.
 - 7. مدير عام الإدارة العامة للجمارك.
 - 8. مدير عام مركز أبوظبي لإدارة المواد الخطرة.

9. الوكيل المساعد لقطاع المواصفات والتشـريعات في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

> المادة الثانية مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثالثة يُنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي

> صدر عنا في أبوظبي بتــاريـــخ: 31 - مـــــايـــــو - 2024 م الموافق : 23 - ذي القعدة - 1445 هـ

قرارات المجلس التنفيذي



قرار المجلس التنفيذي رقم (50) لسنة 2024 بشأن المنطقة الاستثمارية التاسعة والثلاثين في إمارة أبوظبي

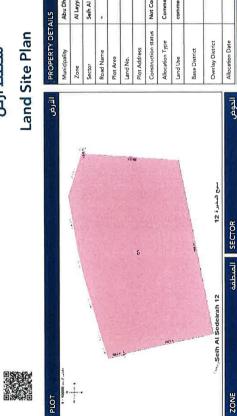
قرر المجلس التنفيذي ما يأتي:

- 1. الموافقة على اعتبار الأرض رقم (FRM1) بحوض سيح السديرة (12) بمنطقة الليان، المحددة أبعادها في المخطط (المرفق) المنطقة الاستثمارية التاسعة والثلاثين في إمارة أبوظبي ، على أن لا تتجاوز نسبة التطوير العقاري فيها عن (45) من مساحة الأرض.
 - 2. الإيعاز إلى دائرة البلديات والنقل باتخاذ الإجراء اللازم وفق النظم المتبعة.

سيف سعيد غباش الأمــــين الــعــام

> صدر بتاريخ : 15 – مــــايـــو – 2024 م المــوافــق : 07 – ذي القعدة – 1445 هــ

مخطط أرض



| | | | | | | ı |
|--------|--|-------------------------|-----------------------------------|--------------------------------|---------------------------|-----|
| | Zone | Al Layyan | | | الليان | |
| | Sector | Seih Al Sedeirah 12 | ah 12 | | سپچ السديرة 12 | |
| | Road Name | , | | | * | 111 |
| | Plot Area | | 542,725.2 | 542,725.23 m²/5,841,822.19 ft² | 2 | |
| | Land No. | | | D | | |
| | Plot Address | | | 0-0-000-C1 | | |
| | Construction status | Not Constructed | pe | | غير مينية | 1 1 |
| | Allocation Type | Commercial | | | تظري | |
| | Land Use | commercial - commercial | commercial | | تطري- تطري | |
| | Base District | | | 0 | | |
| | Overlay District | | | | | |
| licod. | Allocation Date | | | 2008/00/02 | | 1 1 |
| | OWNER DETAILS | S | | | | |
| | الحصة و الديازة Share and Acquisition | uísltíon | الدق العينس Right Hold Type | Stimiall Nationality | ltung Name | |
| | %50 airo Allotment 50% | %05 | ملکیة Ownership | llucqui Bahraini | ر بن حمد بن عبسی آل خلیمة | |
| | %50 airo Allotment 50% | 20% | odžió Ownership | llycty. Bahraini | بن حمد بن عبسي آل خليفة | 200 |
| | | | | | | |

مسمى التدهيص استحدام الذرض المنطقة الأساسية المنطفة المتداخلة

الوم مساحة الذرص رفم الدرض عنوان الفسيمة حالة البناء

اسم الشارع

المنطفة

تفاعيل المقار

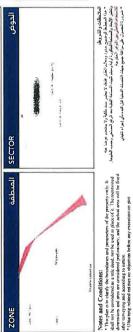
محينة أبوظس

Abu Dhabi City

تاريغ التغصيص

معلومات المالك

الشيغ ظلد بن حمد بن عبسي آل خليفة الشيخ ناصر بن حمد بن عبسي ال خليمة Name



للها بطالب و للسراحة من الا لمساط و للمن حجود و ميار الكثر تعليد لا يمير ميد الكيار لا يشتم جيئة من حقور الأطبيط و المساطق الكراد و الكرد من المساطة القانة من ذاري تستيم ومنه من الالمساط التميز من الكرد و الكود من " حير و كالمسارة علي موالة منهم جفك الشدية الميانة لما قدر ما يوارد القرن

" درر هما المستند الكثرونيا ويمكن التحقق من صحنه من خلال الرابط: es.vog.mbeadutymenz/l/sqpth *أي شطب او تعديل أو إمامة في مدتويات مدا المستبد يفتير لاعياً

Any alteration or modification of or addition to the document tenserist wood.
 This construct has been issued electronically, and its validity can be verified through the link. https://snarthub.adm.gov.ve

رقم المعاملة:

2024/185427

Application Number:

Page 1 of 1

نارنح المعامله

2024/04/24

Application Date:

قرار المجلس التنفيذي رقم (52) لسنة 2024 بشأن إضافة عضو في مجلس أمناء الأكاديمية الوطنية لتنمية الطفولة

بعد الاطلاع على قرار المجلس التنفيذي رقم (184) لسنة 2023 بشأن تشكيل مجلس أمناء الأكاديمية الوطنية لتنمية الطفولة قرر المجلس التنفيذي ما يأتى:

يُعيـن الدكتـور / عـارف سـلطان سـليمان الحمـادي عضـواً فـي مجلـس أمنـاء الأكاديميـة الوطنيـة لتنميـة الطفولـة.

سيف سعيد غباش الأمـــين الــعــام

> صدر بتاريخ : 24 – مــــايـــو – 2024 م المــوافــق : 16 – ذي القعدة – 1445 هـ

قرار المجلس التنفيذي رقم (53) لسنة 2024 بشأن التعديل على عضوية مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي

بعد الاطلاع على قرار المجلس التنفيذي رقم (142) لسنة 2022 بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي، وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (185) لسنة 2023 بشأن التعديل على عضوية مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي، قرر المجلس التنفيذي ما يأتيي:

تحـل معالـي الدكتـورة / آمنـة بنـت عبـدالله الضحـاك الشامسـي محـل معالـي/ مريـم محمـد سـعيد المهيـرى فـى عضويـة مجلـس إدارة هيئـة البيئـة – أبوظبـى.

سيف سعيد غباش الأمــــين الــعــام

> صدر بتاريخ : 28 – مــــايـــو – 2024 م المــوافــق : 20 – ذي القعدة – 1445 هــ

قرار المجلس التنفيذي رقم (55) لسنة 2024 بشأن تعيين مدير عام مركز إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث لإمارة أبوظبى

قرر المجلس التنفيذي ما يأتي: يُعيــن ســعادة/ مطــر ســعيد راشــد النعيمــي مديــراً عامــاً لمركــز إدارة الطــوارئ والأزمــات والكــوارث لإمــارة أبوظبــي.

سيف سعيد غباش الأمـــين الـعــام

> صدر بتاريخ : 28 – مــــايـــو – 2024 م المــوافــق : 20 – ذي القعدة – 1445 هـ



التعاميم



تعميم رقم (2) لسنة 2024 بشأن دليل السياسة العامة في إمارة أبوظبي

إلى كافة الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نهديكم أطيب التحيات ونتقدم لكم بخالص الشكر والتقدير لتعاونكم الدائم لتحقيق المصلحة العامة.

حرصاً على توحيد مفهوم السياسة العامة لدى الجهات الحكومية وتحديد نطاقها ووضع إطار تنظيمي لإعداد وتقييم أدوات تنفيذها والتأكد من اتفاق هذه الأدوات مع رؤية واستراتيجية الحكومة، وبناءً على موافقة لجنة الشؤون الحكومية، فإننا نهيب بكم ضرورة الالتزام بدليل السياسة العامة المرفق بهذا التعميم عند رفع الطلبات المتعلقة بأدوات تنفيذ السياسة العامة الخاصة بجهتكم إلى المجلس التنفيذي ولجانه للموافقة عليها.

• يلغى التعميم رقم (2) لسنة 2021 بشأن الإطار التنظيمي للسياسات الحكومية في إمارة أبوظبي

مثمنین جهودکم وشاکرین لکم حسن تعاونکم لإجراءاتکم وفقکم الله ،،

مكتب أبوظبي التنفيذي

[–] مرفق دليل السياسة العامة في إمارة أبوظبي



PPF 2.0

جميع الحقوق محفوظة لمكتب أبوظبي التنفيذي ©2024

تم إعداد هذا الدليل من قبل قطاع الاستراتيجية والمستقبل في مكتب أبوظبي التنفيذي. للاستفسارات، يرجى التواصل من خلال البريد الإلكتروني: <u>PPF@ecouncil.ae</u>

مكتب أبوظبي التنفيذي – حكومة أبوظبي

ص.ب.: 19 أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة

2

جدول المحتويات

المقدمة معلومات حول الدليل

الجزء الأول: نبذة عامة

الفصل الأول: ما هي السياسات العامة وأدوات تنفيذها ؟

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لإعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة

2.1 دورة إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة

2.2 مجموعة أدلة السياسة العامة

الجزء الثانى: الخطوات الإرشادية وتواليها

الفصل الثالث: إعداد الأجندة

3.1 تحديد وتشخيص المشكلة التي تحتاج إلى معالجة

3.2 تحديد أساس وجدوى المبادرة الحكومية /أداة تنفيذ السياسة العامة

3.3 تحديد الأهداف المرغوبة

الفصل الرابع: تقييم الأثر، والتصميم

4.1 تحديد مجموعة الخيارات

4.2 التأكد من الملائمة الاستراتيجية، دراسة الجدوى وتقييم الأثر

4.3 إعداد نموذج شامل

الفصل الخامس: التنفيذ

5.1 الاستعداد لتنفيذ أداة السياسة العامة

5.2 إطلاق أداة السياسة العامة وادخالها حيز التنفيذ

الفصل السادس: المراقبة والتقييم

6.1 مراقبة تنفيذ أداة السياسة العامة

6.2 تقييم أداة السياسة العامة

الملحق

دليل توجيه عملية إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة

من الضروري وجود حكومة تتميّز بالفعالية والكفاءة لتحقيق رؤية إمارة أبوظبي المستقبلية على أتمّ وجه واغتنام الفرص خلال العقود التالية.

يضمن الدليل، تحقيق التوافق مع منهجية صياغة السياسات العامة في إمارة أبوظبي، وأن تستند المبادرات والطلبات الحكومية وغيرها من آليات وأدوات تنفيذ السياسات العامة إلى الأدلة النموذجية والتحاليل، من خلال وضع إطار تنظيمي يُوحد مفهوم السياسة العامة لدى الجهات الحكومية ويوضح علاقة السياسة العامة بالرؤية والاستراتيجية و يزوّد هذه الجهات بتوجيهات عملية لإعداد أدوات تنفيذ السياسات العامة الفعالة وتقييم الأثر والجدوى لها ومراقبة وتقييم التنفيذ والإفادة بتقارير حول تنفيذها، وذلك بما يعزز صناعة القرارات المتعلقة بها وبخاصة تلك التي تستلزم التشريعات رفعها إلى المجلس التنفيذي للاعتماد.

صمم هذا الدليل باستخدام أفضل الممارسات والخبرات العالمية، بما يضمن المكانة المتصدرة لإمارة أبوظبي من خلال صياغة آليات رفيعة المستوى لتنفيذ السياسات العامة التي تستند إلى الأدلة، وتمتد فاعليتها لسنوات طوبلة قادمة.

يعد هذا الدليل PPF 2.0 خطوة هامة في رحلتنا المستمرة لتعزيز الجودة والخدمات التي تقدمها حكومة إمارة أبوظبي.



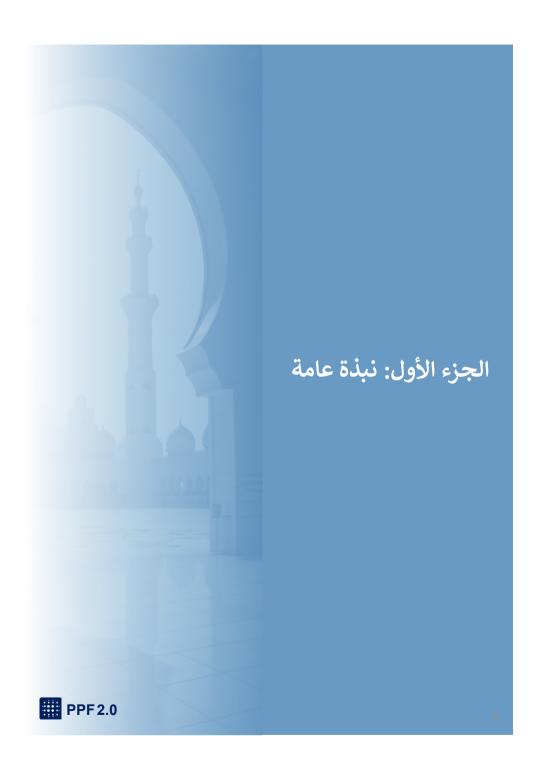
بذة عن هذا الدليل

المحتوى

يتضمن هذا الدليل إرشادات عملية تفصيلية حول كيفية اعداد المبادرات وغيرها من أدوات السياسة العامة وتحليلها وتنفيذها وتقييمها، استنادا على محددات إطارية تضمن اكتمال السياسات العامة ودقتها.

يساعد تفسير المصطلحات في الشكل (1) على الاطلاع على الأشكال التوضيحية والمعلومات الواردة في هذا الدليل:







الفصل الأول: ما هي السياسات العامة وأدوات تنفيذها؟

الجزء الأول:

ما هي السياسات العامة؟

مفهوم السياسة العامة: هي مجموعة من القواعد أو المبادئ التوجيهية التي تصدر عن الجهة الحكومية، في إطار تفعيل الاختصاصات والصلاحيات المُسندة إليها بموجب التشريع المنشئ أو المنظم لعملها، وتهدف إلى حل مشكلة أو انتهاز فرصة أو تنفيذ رؤية أو استراتيجية حددتها الحكومة، وبيان الطرق التي ستعتمدها في سبيل ذلك. وتجدر الإشارة إلى وجود تعريفات بديلة للسياسة العامة.

إضافة إلى أن مفهوم السياسة العامة يختلف عن مفهوم آليات تنفيذها كالمبادرات والطلبات وغيرها من الأدوات التشريعية والمالية، فوثيقة السياسة العامة ليست من ذات طبيعة هذه الآليات ولكنها غالباً ما تحدد الحاجة إلى بعض تلك الآليات كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة.

| معايير أدوات تنفيذ السياسة العامة |
|--|
| المقومات التي تجعل منها "سياسة عامة": |
| 🗖 قائمة الإجراءات العملية لضبط وإدارة السلوك العام |
| 🗖 تؤثر على العامة بشكل فعال |
| 🗖 تؤثر على الجمهور بطريقة جديدة |

أهمية السياسة العامة ضمن الرؤية و الاستراتيجية؟

من المهم فهم المستويات المختلفة للرؤية وللاستراتيجية والسياسة العامة؛ وكيف من الممكن أن تخدم السياسات العامة الرؤية والاستراتيجية وكيف يمكن إعداد المبادرات وغيرها من أدوات تنفيذ السياسة العامة المختلفة لتحقيق أهداف هذه السياسة.

- تعكس الرؤية الحالة المستقبلية المنشودة، وتتضمن أولويات وأفكارا محددة (تمتد لـ 10-20 عام)
- الاستراتيجيات عبارة عن مجموعة مبادئ تحكم العمل المستقبلي لتحقيق رؤية الحكومة (تمتد إلى 5 سنوات تقريباً) ويتم تنفيذها من خلال والخطط الاستراتيجية والسياسات العامة .
 - السياسات العامة عبارة عن مجموعة من القواعد أو المبادئ التوجيهية التي قد تنبثق أو لا تنبثق عن الاستراتيجية. يتمحور نطاق هذا الدليل حول إعداد المبادرات وغيرها من أدوات تنفيذ السياسة العامة.

من المهم أن تدرك كل من الوحدات التنظيمية وصانعي السياسات الصلة بين السياسة العامة والاستراتيجيات الأشمل على نطاق الحكومة والجهات، عند تصميم وتحديد نطاق مبادرات السياسة العامة. كما ويتعين ربط السياسات العامة بالأهداف الاستراتيجية للوحدات التنظيمية على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات (يرجى الرجوع إلى "الدليل الإرشادي للتخطيط الاستراتيجي" لمزيد من المعلومات).

إن إعداد السياسة العامة قد يستند (أو لا يستند) إلى الرؤية والاستراتيجية (الشكل 2).



كما هو موضح في الشكل الهرمي للرؤية وللاستراتيجية والسياسات العامة، يمكن استخلاص السياسات العامة إما من الرؤية العامة للحكومة أو من استراتيجياتها طويلة الأمد. من المهم أن تتماشى السياسات العامة المقترحة مع التوجه الاستراتيجي العام للجهة المعنية، فضلاً عن أولوبات كل من إمارة أبوظبى ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

نطاق السياسة العامة

تحقيق السياسات العامة يتم من خلال مبادرات حكومية أو أدوات تشريعية أو مالية (الشكل 3).

الشكل 3: أدوات تنفيذ السياسات العامة



التشريعات



الأدوات المالية



سياسات الإنفاق الحكومي



برامج الدعم الاجتماعي



إقامة المشاريع الرأسمالية



إنشاء الجهات و/ أو الشركات الحكومية



سياسات رأس المال البشري

القواعد المتعلقة بكفاءة توزيع الموازنة توزيع السلع والخدمات على أو بين أفراد المجتمع. مثال: الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والصحة.

قواعد يتم إعدادها من قبل الحكومة لفرض ضوابط وقيود على أنشطة أو سلوك معين، وهي القوانين والمراسيم الأميرية وقرارات

رئيس المجلس التنفيذي والمجلس التنفيذي واللوائح التنفيذية

قواعد واجراءات تتعلق بسياسات الإنفاق أو الإيرادات الحكومية

تهدف إلَى تعديل السلوك الاقتصادي للأفراد أو الجهات في القطاع الخاص. مثال: زيادة الضرائب على منتجات التدخين.

والتنظيمية والسياسات والأدلة

برامج الدعم المالي لتسهيل انتقال الموارد بين مختلف أفراد المجتمع. مثال مزايا وفوائد الدعم الاجتماعي للأسر ذات الدخل المحدود.

مشروع طويل الأمد وواسع النطاق، حيث تتم دراسة التكلفة.

إنشاء هيئات أو أجهزة جديدة من شأنها توسيع أو تغيير نطاق تقديم الخدمات العامة.

تغييرات في هيكل الموظفين (مثل التعيين ، النقل ، إنهاء الخدمة...) وغيرها.

يشمل هذا الدليل مراحل تطوير الأدوات لتنفيذ السياسات العامة باللون الأزرق، و قد تحتاج الأدوات الثانية (مثلاً المشاريع الرأسمالية) مراحل إضافية لا تغطي في هذا الدليل

يجدر التنويه إلى أنه سيتعين على الجهات المعنية، عند إعداد التشريعات - كأحد أدوات تنفيذ السياسات العامة - مراعاة الإطار التنظيمي المقرر بهذا الشأن



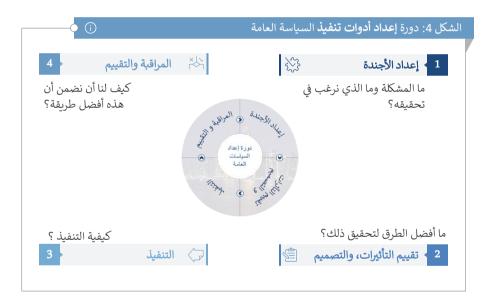
الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لإعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لإعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة

2.1 دورة إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة

دورة إعداد المبادرة الحكومية وغيرها من أدوات تنفيذ السياسة العامة عبارة عن عملية يتم من خلالها تصميم الأداة وتنفيذها وتقييمها لحل مشكلة في المجتمع . إنها عملية متكررة (قابلة للتكرار) تم تصورها في هذا الدليل على أربع مراحل (خطوات إرشادية) : 1- إعداد الأجندة، 2- تقييم التأثيرات، التصميم، 3- التنفيذ ، 4- المراقبة والتقييم (الشكل 4). من المهم جداً ملاحظة أنه إذا كانت الأداة غير فعالة أو لم تستوف الأهداف المحددة مسبقاً، فقد يكون من الضروري العودة إلى مرحلة تحديد المشكلة وتحديد طريقة جديدة لمعالجة المشكلة.

تم تخصيص الجزء الثاني من هذا الدليل لكل مرحلة من هذه المراحل الرئيسية لدورة إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة،



2.2 مجموعة أدلة السياسة العامة

يشكل هذا الدليل ومرفقاته (المبينة فيما بعد) مجموعة من النماذج الداعمة والتوجيهات الإرشادية، تساعد على الانتقال عبر المراحل المختلفة لدورة إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة.



مبادئ توجيهية عملية حول كيفية تحديد وتصميم وتقييم وتنفيذ ورصد وتقييم مبادرات السياسة العامة؛



وثيقة لتوجيه عملية إعداد أدوات السياسة العامة (ملحق رقم 1).

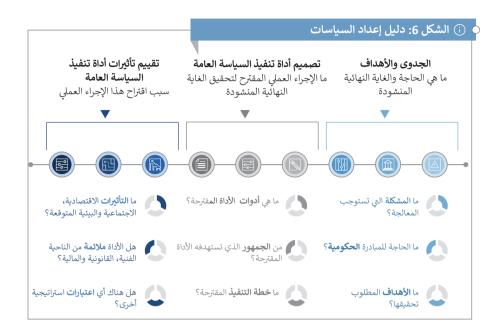


إطار/ آلية لرصد وتقييم السياسات العامة واستيضاح مدى تأثيرها استناداً إلى مدخلات ومخرجات مبادرات السياسة.

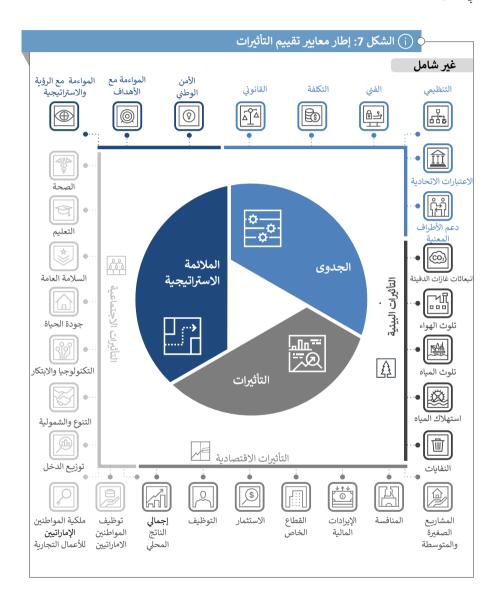




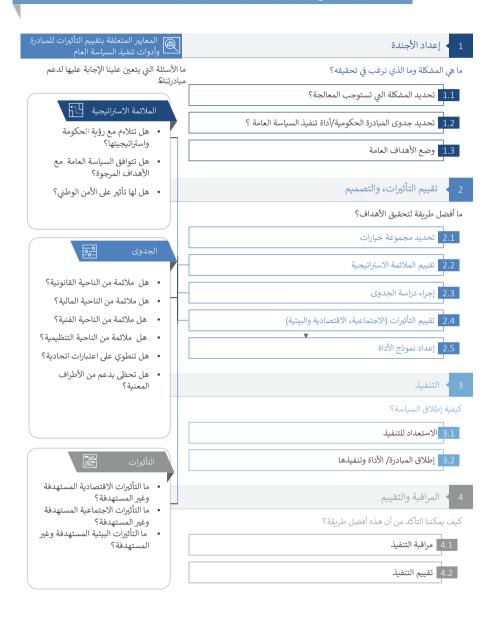
يقدم دليل السياسات العامة توجيهات إرشادية حول كيفية التحقق بشكل منهجي حول إحدى التحديات أو الفرص، ومقارنة عدد من الخيارات المحتملة المختلفة، واختيار المبادرة الأكثر فائدة باعتبارها الخيار الأفضل ويتضمن التطبيقات المقترحة لهذه التقنيات، مع بيان كيفية تخصيصها ودمجها بطرق مختلفة لاستيفاء الاحتياجات المحددة.

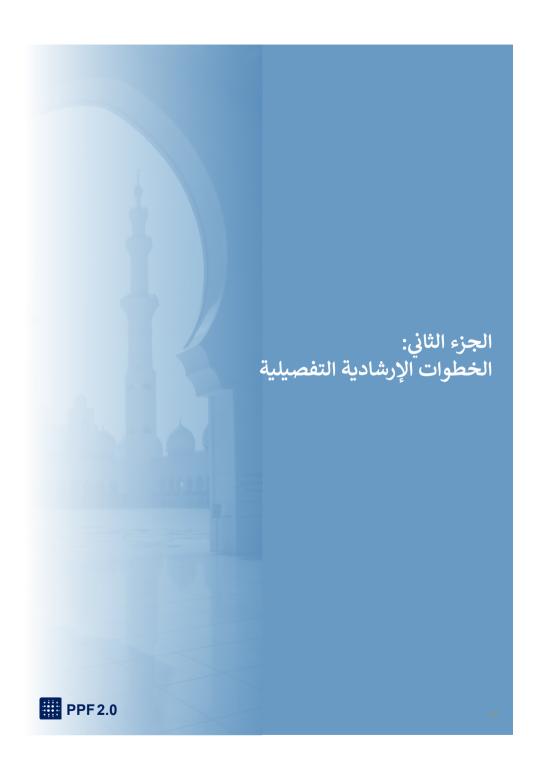


تم تطوير دليل إعداد السياسات العامة لدعم الجهات الحكومية في تقييم ومقارنة مجموعة من المبادرات المحتملة. بما يتبح للمستخدمين تقييم عدد من الخيارات المختلفة مقابل مجموعة محددة مسبقًا من المعايير المتعلقة بالتأثيرات؛ موضحة في الشكل 7.



الشكل 8: خطوات دورة إعداد أدوات تنفيذ السياسة العامة 🛈







الفصل الثالث: إعداد الأجندة

الفصل الثالث: إعداد الأجندة



| | — (i) | الشكل 9: نبذة عامة حول مرحلة "إعداد الأجندة" |
|---------------|-------|--|
| | | مراحل خطوات دورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة |
| ₹ <u>`</u> `} | | 1 > إعداد الأجندة |
| | | ما هي المشكلة وما الذي نرغب في تحقيقه؟ |
| | | 1.1 تحديد المشكلة التي تستوجب المعالجة؟ |
| | | 1.2 تحديد المنطق وراء المبادرة الحكومية/ أداة تنفيذ السياسة العامة |
| | | 1.3 وضع الأهداف العامة للسياسة العامة |
| | | 2 > تقييم التأثيرات، والتصميم |
| | | 3 - التنفيذ |
| × | | 4 > المراقبة والتقييم |

تتمحور المرحلة الأولى حول بناء فهم تفصيلي للتحديات أو المشكلات التي تحتاج إلى معالجة، وتقييم ما إذا كانت المبادرة الحكومية أو غيرها من أدوات تنفيذ السياسة العامة تعد الخيار الأفضل للحد من تأثير المسائل التي تم تحديدها. بعد تحديد ذلك، يتعين تحديد الأهداف العامة ومؤشرات الأداء الرئيسية لدعم عملية تحليل السياسات التي سيتم القيام بها في المرحلة التالية.

تستند مرحلة إعداد الأجندة إلى آلية تعنى بحل المشاكل. تتميز هذه الآلية بإجراء تحليل تفصيلي للمشكلة الأساسية قبل تحديد الحلول الممكنة. إلا أن هذا لا يعني عدم مقدرة الحكومة على اغتنام الفرص، بل يعني أن الآلية المتبعة في هذا الدليل تركز على فهم التحدي الذي يتعين معالجته بشكل تفصيلي وتمنحه أولوية، سواء أكانت الحكومة تتولى معالجته بشكل استباقي أو تفاعلى.

3.1 تحديد التحديات وتشخيص المشكلة التي تستوجب المعالجة

يجب أن تستند الجدوى من المبادرة/ الأداة إلى فهم كامل للتحدى. يمكن تحقيق ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الأساسية التالية:

- 1. ما هي طبيعة التحدي الذي يستوجب المعاجلة؟
- 2. ما هو حجم التحدي الذي يستوجب المعالجة؟
- 3. ما هي الدوافع والمحفزات الكامنة وراء هذا التحدي؟
 - 4. ما الحاجة إلى المبادرة الحكومية؟

بعض الأدوات والتقنيات الأساسية التي يمكن تطبيقها في مرحلة إعداد الأجندة



مراجعات الوثائق والدراسات: مراجعة الأوراق الأكاديمية أو الأوراق البيضاء (تقارير تساعد على فهم التحديات وحل المشاكل) أو غيرها من الآراء المدعومة نظرياً التي تعمل على دراسة وتحليل التحدي المطروح .



المقارنة المعيارية: فحص مظاهر المشكلة وظهورها في بلدان أخرى، تطور التحدي واستعراض الدروس المستفادة من أماكن أخرى ، و



جمع البيانات الأولية: جمع البيانات الأولية من مصادر مباشرة، مثل الاستبيانات، أو المقابلات، أو مجموعات المناقشة المتخصصة ،أو التجارب لبلورة (الحصول على) رؤى خاصة بالوضع.

هذه بعض التقنيات الأساسية التي يمكن أن تقدم رؤى مهمة من خلال البيانات الأولية وأجهزة أو مراكز البحوث القائمة والخبرات في بلدان أخرى

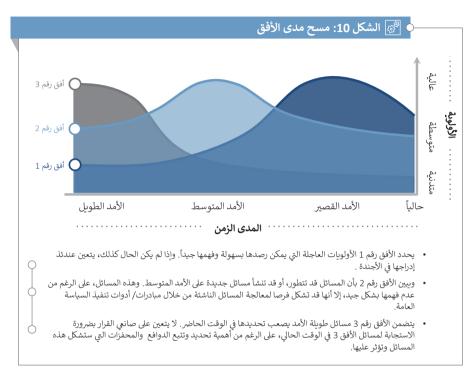


ما طبيعة التحدى الذي يستوجب المعالجة؟

من الضروري تقديم مفهوم واضح للتحدي للمساعدة في تحديد الحلول المناسبة. ومن المرجح أن تكون هذه العملية متكررة وتتطلب مستويات مختلفة من مشاركة الأطراف المعنية والشركاء.

إن المسح البيئي، الذي يتضمن تحديد وتتبع التوجهات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، يغطي مجموعة واسعة من التقنيات المفيدة لتحديد التحديات، سواء أكانت نتيجة للمشاكل، التحديات أو الفرص.

يعتبر مسح مدى الأفق (الشكل 10) منهجية مفيدة لتحديد ورصد التطورات المهمة المحتملة من خلال الفحص المنهجي للمخاطر والفرص المحتملة. على أن هذه الآلية تتأثر كثيراً بتحليل التغييرات والثوابت في حالات عدم الاستقرار خلال فترات زمنية محددة. وهو أمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كل من الظواهر الحالية والجديدة، وكذلك كيفية تفاعل المسائل المختلفة للتأثير على النتائج المستقبلية.



إن الآلية المعنية بحل المشاكل تعتمد على تعريف دقيق وكافٍ للتحدي قيد الاعتبار. كما ذكرنا في بداية هذا الفصل، يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بمراجعات سابقة، دراسات مقارنة معيارية أو جمع البيانات الأولية من أجل الإجابة على سلسلة من الأسئلة البحثية التي تم تحديدها مسبقاً.

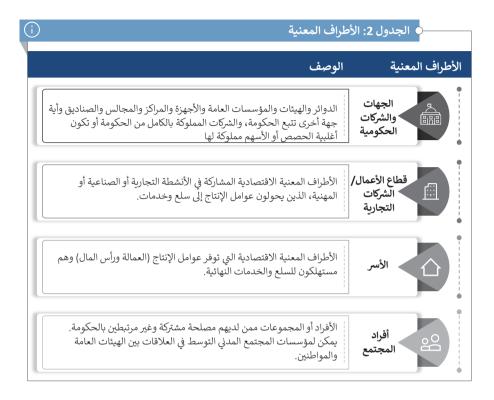
من المهم طرح أسئلة استقصائية واسعة النطاق في المراحل المبكرة من العملية. في حين أن الأسئلة المحددة ستختلف حسب مجال المبادرة/ الأداة، أمثلة للأسئلة البحثية:

> من المتأثر؟ كيفية التأثر؟

ا ما الذي يساهم في ظهور المشكلة؟

🤇 الوقت والمكان المرجح لحدوث المشكلة؟

من الضروري أن تكون الإجابة على الأسئلة محددة خصوصاً فيما يتعلق بالأطراف المعنية / المتأثرين بجوانب التحديات المختلفة. يوضح الجدول التالى الأطراف المعنية الداخليين والخارجيين الذين يتعين أخذهم بعين الاعتبار عند تحديد الأطراف المتأثرة خلال تحليل المبادرة



تحديد الأطراف المعنية المذكورة في الجدول 2 بشكل عام، إلا أن هناك حاجة لمزيد من التفاصيل بشأنها من خلال التقسيم و / أو التحليل الديموغرافي. على أنه يرجح أن يكون لموضوع معين متعلق بالمبادرة/ الأداة تأثير على بعض المجموعات تحديداً أكثر من غيرها. إن تحديد العوامل المحددة المتأثرة بالمبادرة/ الأداة يعد جزءاً اساسياً من التحليل المبكر. في هذه المرحلة، من الضروري تخطيط الأطراف المعنية وتعيينهم إلى فئات.

كما يتعين أن تأخذ البحوث الأخرى، المتعلقة بطبيعة التحدي، في اعتبارها السياق المحدد والتاريخ والتطور المحتمل للمشكلة (المشاكل) التي تم تحديدها. ولأغراض دعم هذا التقييم الإضافي يمكن لأسئلة البحث أن تشمل ما يلي:

) ما هو تاريخ التحدي؟

من الذي أدرج هذا التحدي بالأجندة؟

🤇 ما المصالح المعرضة للخطر تحديداً (بما في ذلك المصالح الديموغرافية والجغرافية والقطاعية)؟

) من الذي يشارك في صنع القرار؟

ومن خلال البحث والتحليل التفصيليين للأسئلة الواردة في هذا الفصل، ستتمكن الجهات الطالبة من تقديم أدلة متناسبة ومنطقية عن طبيعة ونوع المشكلة (المشاكل) أو التحدي (التحديات).



ما هو حجم التحدي الذي يستوجب المعالجة؟

يكمن الغرض الأساسي من هذه الخطوة في الحصول على تفسير كمي للتحدي. وسيتطلب ذلك الأمر تقديراً أولياً للحجم وفهماً للتباين الديموغرافي أو الجغرافي أو القطاعي، فضلاً عن تحقيق توازن بين التحليل المستهدف لمسائل محددة والتحليل الاستكشافي للتعرف على أي خصائص غير معروفة للتحدي.

ما هي البيانات المتوفرة؟

سيتطلب هذا الأمر مجموعة من مصادر البيانات، بما في ذلك الإحصاءات الوطنية، و البيانات المؤسسية، والبيانات الرئيسية. يمكن أن تشكل عملية جمع البيانات الأولية أهمية خاصة في هذه المرحلة وذلك نظراً لأنها تتضمن على الأغلب أكثر المعلومات صلة بالمجال المعنى، إلا أن جمعها وتحليلها قد يستغرق وقتاً أطول.

ما هي البيانات المجمعة المطلوبة لفهم حجم التحدى؟

كثيرا ما تعتمد تحديات المبادرات / أدوات تنفيذ السياسات على مجموعة من التقديرات المجمعة، بما في ذلك التقديرات المالية وغير المالية. وتتضمن الإحصاءات النقدية تقييمات السوق أو الاقتصاد ، إذ تشمل الإحصاءات غير النقدية مقاييس التواتر (عدد مرات التكرار) والانتشار والعدد والنسب المئوية.

ما هي الإحصائيات المصنفة المطلوبة لفهم حجم التحدي؟

ولفهم التحدي الذي تواجهه المبادرة/ الأداة، قد يكون من الضروري تصنيف التقديرات الإجمالية حسب الخصائص المختلفة. يمكن أن يتضمن ذلك التحليل الديموغرافي والجغرافي والقطاعي.

ما هي مقاييس التباين المطلوبة لفهم خصائص التحدى؟

قد لا تظهر الإحصاءات الإجمالية خصائص هامة للتحدى. وعليه، من الضروري النظر والتمعن بما يتجاوز المجاميع لفهم مقاييس التباين. ويتضمن ذلك المتوسط، الوسيط والمنوال و التباين و الإنحراف المعياري الربعية والترتيب.

يمكن استخدام أنواع مختلفة من منهجيات تحليل البيانات وذلك استناداً إلى أهمية مجال المبادرة/ الأداة وتوفر البيانات والأهمية المُلحة للطلب. تتراوح الطرق من الإحصاءات الوصفية وتحليل الاتجاهات إلى التقييمات الاقتصادية أو الإحصائية الأكثر تعقيداً. على سبيل المثال، يعد تحليل العرض والطلب (ا**لشكل 11**) مفيداً بشكل خاص للتحديات ذات التأثيرات المترتبة على نتائج السوق أو المشاركين أو الهياكل، لأن ذلك يعزز فهم العوامل الديناميكية (المحفزة) والحاسمة للعرض والطلب. يمكن أيضاً تعديل هذه التقنية لفحص كل من العرض و الطلب، مما يوفر تقييماً اقتصادياً غير مقيد (واسح النطاق) للعرض أو الطلب بأحد الأسواق.







فهم حجم وهيكل السوق، وكذلك العوامل الديناميكية المحفزة والحاسمة للعرض

تحديد السوق

تحديد موردي المنتج أو الخدمة، مع الأخذ في الاعتبار البدائل الممكنة للمنتج أو الخدمة، وهيكل السوق.

تجزئة إجمالي العرض إلى مكوناته الرئيسية وفهم الإنتاج

تقسيم عرض الصناعة إلى قطاعات وإجراء تحليل لمتغيرات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج وتكاليف المواد الخام والتكنولوجيا وتكاليف العمالة.

توقع محفزات الطلب في كل قطاع وكيف سيتغير ذلك بمرور الوقت

يمكن استخدام التقنيات الإحصائية مثل التنبؤ بالانحدار لتحديد وتعيين المقاييس المعيارية.

إجراء تحليل الاستجابة لفهم الافتراضات وقياس المخاطر

تحديد وقياس النواحي الأكثر خطورة وقياس مدى احتمال وقوعها من أجل فهم التأثير المحتمل على العرض بشكل أفضل.



تحليل الطلب و / أو الاحتياجات

فهم حجم وهيكل السوق، وكذلك العوامل الديناميكية المحفزة والحاسمة للطلب

تحديد السوق

تحديد المستخدمين النهائيين لمنتج أو خدمة، مع الأخذ في الاعتبار البدائل الممكنة للمنتج أو الخدمة من أجل فهم سلوك المستخدم النهائي المتوقع بشكل أفضل

تجزئة إجمالي الطلب على الصناعة/ الخدمة إلى مكوناته الرئيسية

تقسيم الطلب على الصناعة إلى قطاعات؛ على أن تكون كل فئة على قدر من الصغر والتشابه بما يكفي لكي تنطبق عليها عوامل الطلب بشكل متسق، وكبيرة بما يكفى لكى يكون التحليل يستحق الجهد.

توقع محفزات الطلب في كل قطاع وكيف سيتغير ذلك بمرور الوقت

يمكن استخدام التقنيات الإحصائية مثل التنبؤ بالانحدار لتحديد هذه المقاييس المعيارية وتخطيطها/ توزيعها.

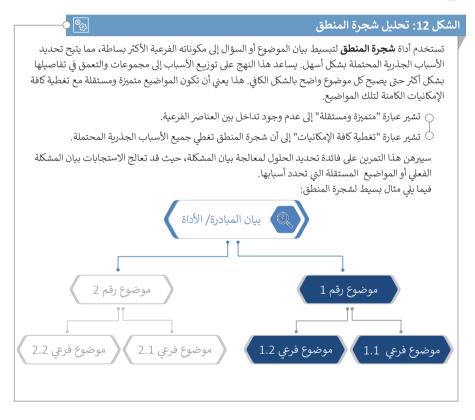
إجراء تحليل الحساسية لفهم الافتراضات وقياس المخاطر

تحديد وقياس النواحي الأكثر خطورة وتقييم مدى احتمال وقوعها من أجل فهم التأثير المحتمل على الطلب بشكل أفضل.

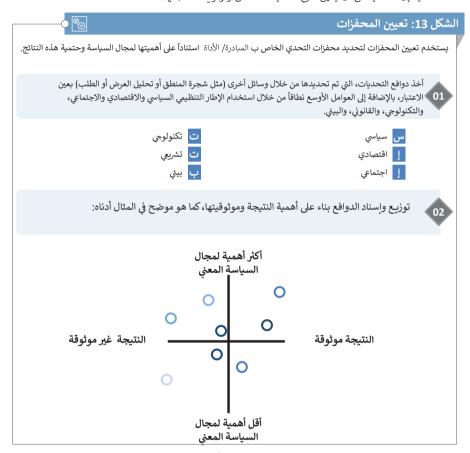
إن عدم تقدير حجم المشكلة ونطاقها يؤدي إلى إعداد سيناريو مخالف للواقع ، أو "الوضع العادي" خلال مرحلة تقييم التأثيرات، والتصميم. وقد تناول الفصل الرابع ذلك بمزيد من التفصيل .

ما المحفزات الكامنة وراء هذه التحدى؟

لا يكشف التحليل الشامل للمشكلة عن طبيعة المشكلة وحجمها وتطورها المحتمل فحسب، بل يعد كذلك مؤشراً على علاقات التأثير الناجم التي قد تكون كامنة. هناك عدد من المنهجيات والتقنيات التي يمكن تطبيقها في هذه المرحلة، بدءاً من أدوات حل المشاكل النوعية، مثل تحليل السبب الجذري، أو التقنيات الاقتصادية أو الإحصائية المتقدمة. تحليل شجرة المنطق (إحدى أدوات التفكير التحليلي). (الشكل 12) يعد واحداً من عدة منهجيات يمكن تطبيقها لفهم الدوافع والمحفزات وراء المشكلة.



بعد تحديد الدوافع والعوامل المحفزة للتحدي، قد يكون من المفيد توزيعها أو إسنادها إلى عدد من العوامل المختلفة، إذ إن ذلك يمكن أن يعين على تحديد المسائل وأولوبة معالجتها.



ركز هذا الفصل على إرساء فهم تفصيلي للمشكلة (المشاكل) أو الموضوع (المواضيع) المطروحة. يركز الجزء التالي على ما إذا كانت المبادرة الحكومية / الأداة تعد الخيار الأفضل لمعاجلة المشكلة أو الموضوع المطروح، مع استعراض هذه التقييمات المختلفة معاً.

3.2 إرساء جدوى المبادرة الحكومية / أداة تنفيذ السياسة العامة

ما هي الحاجة إلى المبادرة الحكومية / أداة تنفيذ السياسة العامة؟

إن تحديد المشكلة، وإلقاء الضوء على حجم المسألة ونطاقها، وتحديد الأسباب الجذرية للتحدي ليس كافياً في حد ذاته لتبرير استجابة الحكومة. قبل تبرير المبادرة الحكومية، من المهم إظهار السبب وراء جعل هذا الإجراء الحكومي أفضل طريقة للتعامل مع المشكلة المحددة وما الذي سيحدث إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لا يوجد نهج واحد لتبرير المبادرة الحكومية، ومن المهم اعتبار مجموعة من وجهات النظر، بما في ذلك "ما المتوقع حدوثه في حال لم تكن هناك المبادرة الحكومية".

يعد التحليل القانوني للحاجة إلى المبادرة/ الأداة أحد النهج التي يمكن اتباعها، وبتضمن معالجة أسئلة مثل:

- هل هناك أساس قانوني للمبادرة الحكومية / الأداة؟
- ا مل تتناسب المبادرة الحكومية / الأداة مع حجم المشكلة؟
- كهل مجال المبادرة/ الأداة ضمن نطاق الاختصاص الحصري للحكومة أو الجهة؟

ومن الممكن كذلك تبرير المبادرة الحكومية / الأداة استناداً إلى أسس اقتصادية، بما في ذلك معالجة القصور التنظيمي أو فشل السوق، أو تعزيز الأهداف الاجتماعية أو العامة. على سبيل المثال، قد يشير استخدام أداة الأشجار المنطقية إلى أن التصميم التنظيمي غير الملاثم يشكل السبب الجذري للمشكلة، مما يؤدي إلى اضطرابات ونتائج اقتصادية غير فعالة.

يوضح الشكل 14 ثلاثة أمثلة للمحفزات الممكنة للمبادرة الحكومية / الأداة.

الشكل 14: محفزات المبادرة الحكومية / الأداة





القصور التنظيمي يمكن أن يحدث عندما

لا تكون الأدوات التشريعية أو المالية كافية لمعالجة مشكلة ما ويؤدي إلى عواقب غير مقصودة. هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تكبد الشركات و / أو المجتمع تكاليفاً إضافية.



فشل السوق

يحدث فشل السوق عادة عندما يفشل نظام السوق القائم في تخصيص السلع أو الخدمات بكفاءة. على سبيل المثال:



السلع العامة: السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها (يستهلكها الجميع دون قيود) وغير تنافسية (يمكن أن يستهلكها أي عدد من الأشخاص بدون أن تتأثر فوائدها/ مزاياها). عادة لا توفرها الأسواق بدون تدخل أو المبادرة الحكومية.





معلومات غير كاملة: تشكل المعلومات أهمية كبيرة لتشغيل الأسواق بكفاءة. قد تكون هناك حاجة إلى تطبيق لوائح تنظيمية لفرض التصريح بالمعلومات، على سبيل المثال: توفير الشروط والأحكام عند تقديم الخدمات أو شفاً في الأسعار على الإيصالات.

العوامل الخارجية: هو أي شي يتسبب في تكلفة غير مباشرة على الأفراد

على سبيل المثال آثار التلوث الناجمة على الصناعات



الأهداف الاجتماعية

قد تكون المبادرة الحكومية / الأداة مطلوبة من أجل معالجة أهداف التوزيع أو المساواة، أو تُعزيز أولوبات محددة في سبيل المصلحة العامة.



القوة السوقية: وذلك عندما لا توجد منافسة كافية في السوق، إما بسبب عدد الشركات أو حصتها السوقية، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الأسعار، نقص المنافسة واختيارات المستهلك، وتجميع حزم السلع أو الخدمات والخسارة الفادحة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي السوق التي تهيمن عليها شركة واحدة إلى ارتفاع أُسعار المستهلك بشكُّل لا مبرر له.



صمُمت التقنيات المختلفة التي تم تسليط الضوء عليها في هذا الفصل لمساعدة الجهات الطالبة على تحديد المشاكل في جميع مجالات أدوات تنفيذ السياسة العامة، و تقييمها بفعالية، وتحديد ما إذا كانت المبادرة الحكومية/ الأداة مطلوبة فعلياً. يتناول الجزء الأخير من هذا الفصل كيفية تحديد أهداف ومؤشرات أداء فعالة من أجل معالجة المشاكل التي تم تحديدها آنفاً.

3.3 تحديد الأهداف المنشودة

عند تحديد أهداف مبادرة / أداة تنفيذ السياسة العامة، من المهم أن تعكس كيف ستسهم المبادرة في تحقيق الأولوبات الشاملة للحكومة. ويمكن التعبير عن هذه الأهداف كمخرجات أو نتائج مع ضمان مواءمتها مع التوجه الاستراتيجي العام للحكومة واختصاص الجهات الطالبة. يوضح الجدول رقم 3 الفرق بين المخرجات والنتائج والاستخدامات كمثال على محاولة الحكومة تحقيق أولوبتها الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز رضا المتعاملين.

| | | 🥡 الجدول رقم 3: المخرجات والنتائج | | |
|---|----------|--|--|--|
| 1 | البند | التعريف | مثال | |
| | المخرجات | المنتجات أو الخدمات أو السلع الرأسمالية التي تنتج عن المبادرة | إنشاء خدمة على مدار 24 ساعة لدعم المتعاملين بحلول عام 2021 | |
| | النتائج | التأثير ات المتوقعة لمخرجات المبادرة. | انخفاض بنسبة 50% في عدد الشكاوى الواردة بحلول عام 2025 | |

من المهم إشراك الأطراف المعنية طوال مراحل هذه العملية لضمان توافق الرؤية والأهداف على مستوى الجهة الطالبة وحكومة أبوظبي وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام. وعند تحديد الأهداف، يتعين استشارة الأطراف المعنية واجراء المقارنة المعيارية.

يوصى بما يلى عند تحديد الأهداف:

- 1. اعتبار التوافق مع الاستراتيجية؛ والسياسة العامة
 - 2. إشراك الأطراف المعنية في الأهداف

بالإضافة إلى التأكد من أن الأهداف تتبع الإطار الذكي (الأهداف الذكية).

اعتبار الموائمة مع الاستراتيجية

تشكل فعالية خيار أداة تنفيذ السياسة العامة وكفاءتها نحو تحقيق الأهداف المرجوة معياراً رئيسياً في عملية تقييم تأثيرها بشكل عام. وعليه، من المهم أن تتوافق الأهداف التي تم تحديدها في مرحلة إعداد الأجندة بشكل وثيق مع استراتيجية دولة الإمارات وإمارة أبوظبى والسياسة العامة التي وضعتها الجهة الحكومية في الإمارة . ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتبار المسائل التالية :

ما هي المهمة وما الغرض المستهدف منها؟ ما هي الرؤية والاستراتيجية والسياسة العامة؟ ما هي النتائج المستهدفة؟

إشراك الأطراف المعنية بالأهداف

ومن المهم كذلك الأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير الأهداف على الاستراتيجية والسياسة العامة الصادرة عن الجهات الحكومية الأخرى، وخاصة عندما يتطلب مجال أداة تنفيذ السياسة العامة التعاون مع الأطراف المعنية.



ضمان توافق الأهداف مع خصائص إطار عمل الأهداف الذكية

يؤدي غياب أهداف محددة بوضوح إلى اختيار غير سليم لأدوات تنفيذ السياسات وتقييمات غير فعالة للتأثيرات؛ مما يحد من فعالية السياسات. يوفر إطار عمل الأهداف الذكية (شكل 16) إرشادات حول الخصائص التي تساهم في وضع أهداف محددة بشكل جيد.







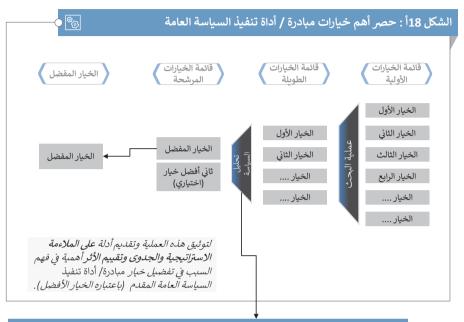
الفصل الرابع: تقييم التأثيرات، والتصميم



الفصل الرابع: تقييم التأثير، والتصميم

| | شكل 17: نبذة عامة حول مرحلة تقييم التأثير، والتصميم | | |
|-------|---|--|--|
| | مراحل خطوات دورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة | | |
| £\$\$ | 1 > إعداد الأجندة | | |
| | 2 > تقييم التأثير، والتصميم | | |
| | ما أفضل طريقة لتحقيق الأهداف؟ | | |
| | 2.1 تحديد مجموعة خيارات مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة | | |
| | 2.2 تقييم الملاءمة الاستراتيجية | | |
| | 2.3 إجراء دراسة الجدوى | | |
| | 2.4 تقييم التأثير (الاجتماعي والاقتصادي والبيثي) | | |
| | 2.5 إعداد نموذج أداة السياسة العامة | | |
| | | | |
| | 3 التنفيذ | | |
| ×Ļ | 4 > المراقبة والتقييم | | |
| 1 | | | |

تهدف مرحلة تقييم التأثير، والتصميم إلى تحديد وتحليل العديد من خيارات مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة لترشيح أكثرها ملاءمة من حيث تحقيق الأهداف المرجوة مع أقل عواقب جانبية متوقعة. غالباً ما يمكن تحقيق أهداف مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة من خلال مجموعة متنوعة من الآليات المختلفة، لذلك من مراعاة الخيارات البديلة وتحليلها لتحديد أنسبها.



الشكل 18ب: منهجيات تحليل مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة

حصر خيارات المبادرة / الأداة باستخدام منهجيات التحليل الثلاث التالية سيؤدي إلى أداة بملاءمة استراتيجية وجدوى وتأثير إيجابي أمثل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التأثير

- ما التأثيرات الاقتصادية المقصودة وغير المقصودة؟
- ما التأثيرات الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة؟
- ما التأثيرات البيئية المقصودة وغير المقصودة؟

الجدوى 🔐

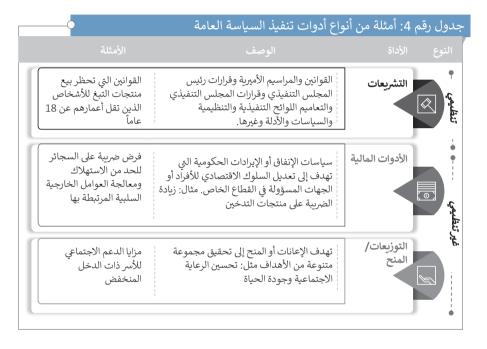
- هل المبادرة / الأداة ملائمة من الناحية القانونية؟
- هل المبادرة / الأداة ملائمة من الناحية المالية؟
- هل المبادرة / الأداة ملائمة من الناحية الفنية؟
- هل المبادرة / الأداة ملائمة من الناحية التنظيمية/ المؤسسية؟
 - هل تحمل المبادرة / الأداة أي اعتبارات اتحادية؟

الملائمة ال

- هل تتلاءم المبادرة / الأداة المقترحة مع رؤية واستراتيجية حكومة أبوظبي؟
- هل تتلاءم المبادرة المقترحة مع الأهداف الاستراتيجية؟

4.1 تحديد مجموعة خيارات المبادرة / الأداة

تتمثل الخطوة الأولى في مرحلة تقييم التأثير، والتصميم في تحديد عدد من الخيارات التي يمكن تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. على أن تعمل هذه الخيارات على معالجة هذه المشكلة (المشاكل) التي تم تحديدها في البداية، أو السبب (الأسباب) الجذرية للمسائل على النحو المحدد في الفصل 1.3



أدوات السياسة: يستعرض الجدول رقم 4 بعض الأمثلة على الأدوات والمجموعات التي تنتسب إليها.

إن تحديد خيارات المبادرة المحتملة للسياسة العامة تتخذ طابع التكرار (عملية تكرارية) في معظم الحالات. ويكمن الهدف من ذلك في اعتبار أكبر عدد ممكن من الخيارات الواقعية، ومن ثم حصر قائمة بأفضل الخيارات لإجراء مزيد من التحليل عليها. من المفيد تطبيق آليات البحث التالية في هذه المرحلة:



مراجعات الوثائق والدراسات السابقة: مراجعة الأوراق الأكاديمية أو الأوراق البيضاء (تقارير تساعد على فهم المواضيع وحلها) أو غيرها من الآراء المدعومة نظرياً التي تتناول مبادرات / أدوات تنفيذ السياسات العامة المختلفة وتأثيراتها؛



دراسات المقارنة المرجعية: دراسة مظاهر المشكلة وظواهرها في بلدان أخرى، وتطور التحدي واستعراض الدروس المستفادة من أماكن أخرى



جمع البيانات الأولية: جمع البيانات الأولية من مصادر مباشرة، مثل الاستبيانات، أو المقابلات أو مجموعات المناقشة المتخصصة أو التجارب للحصوص على مخرجات خاصة بالموقف.

لمزيد من التفاصيل والإرشادات والمعلومات حول طرق البحث هذه. يمكن الاستعانة بالخطوات التالية لتحديد الخيارات:

إعداد مجموعة واسعة من خيارات مبادرات / أداوت تنفيذ السياسة العامة

يكمن الهدف من هذه الخطوة في التفكير في التحدي أو الفرصة بشكل أشمل وتقديم دليل للأطراف المعنية على أنه تم النظر في مجموعة متنوعة من الخيارات. تتضمن الأسئلة الرئيسية المستوجب طرحها خلال هذه الخطوة ما يلي: ما الذي يمكن أن يؤثر على دوافع ومحفزات المشكلة؟ ما الذي يمكن أن يؤثر على السلوكيات على نحو يكفل معالجة المشكلة والمساعدة في تحقيق الأهداف ؟

يتعين أن تحدد الإجابات على هذه الأسئلة أكبر عدد ممكن من خيارات المبادرات، مع اعتبار الأساليب التقليدية جنباً إلى جنب مع طرق التفكير الأكثر حداثة (على سبيل المثال: الاقتصاديات السلوكية).

الجدول 4 أ: العلم السلوكي في السياسة العامة



تستخدم منهجيات العلم السلوكي بشكل متزايد في السياسة العامة لتحسين تصميم السياسات وتنفيذها. تستند هذه المنهجيات إلى رؤى علم النفس والاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى لفهم كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات وكيف يمكن التأثير على سلوكهم. ومن خلال فهم الكيفية التي يفكر بها الأشخاص واتخاذهم للقرارات، يمكن لصناع السياسات تصميم سياسات أكثر فعالية وكفاءة.

بعض الأمثلة على منهجيات العلم السلوكي المستخدمة في السياسة العامة تتضمن ما يلي:

- الخيار الافتراضي: إدراج الأشخاص تلقائياً للترع بالأعضاء بعد الوفاة ما لم يختاروا خلاف ذلك. على سبيل المثال، غيرت العديد من البلدان نظام التبرع بالأعضاء؛ مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات التبرع بالأعضاء.
- التنبيهات: تغييرات صغيرة في البيئة يمكن أن تؤثر على قرارات الأشخاص دون تقييد خياراتهم. على سبيل المثال، يمكن أن يكون التنبيه من خلال وضع المنتجات الصحية على مستوى البصر في محل بقالة أو تيسير قيام الأشخاص بالتسجيل لدفع الفواتير بشكل تلقائي.
 - الأعراف الاجتماعية: معتقدات الأشخاص حيال السلوك الطبيعي أو المقبول. على سبيل المثال، يمكن لأحد الإعلانات العامة الّي تبرز أن
 معظم الأشخاص يمارسون التدوير أن يزيد من إقدام الآخرين على إعادة التدوير وزيادة معدلاته.

فيما يلى بعض الأمثلة الأخرى حول كيفية استخدام منهجيات العلم السلوكي في السياسة العامة:



في **الولايات المتحدة الأمريكية**، استخدمت الحكومة مخرجات سلوكية لزيادة معدلات التبرع بالأعضاء. من خلال تغيير الخيار الافتراضي للتبرع بالأعضاء من "لا" إلى "نعم" ، تمكنت الحكومة من زيادة معدلات التبرع بالأعضاء بنسبة 25%.



في المملكة المتحدة، استخدمت الحكومة مخرجات سلوكية لخفض استهلاك الطاقة. فمن خلال تسهيل الأمر على الأشخاص لمعرفة مقدار الطاقة التي يستخدمونها؛ تمكنت الحكومة من خفض استهلاك الطاقة بنسبة 10%.



استخدمت الحكومة الأسترالية مخرجات سلوكية لزيادة إقبال الأشخاص على تلقي لقاحات الإنفلونزا المجانية. فمن خلال إرسال رسائل نصية تذكر الأشخاص بالتطعيم وتسهيل حجز المواعيد لهم؛ تمكنت الحكومة من زيادة تلقي الأشخاص للقاحات الإنفلونزا بنسبة 15%.

تقييم الخيارات الأولية واستخلاص قائمة الخيارات المرشحة منها لمزبد من التصميم والتحليل

يكمن الهدف من هذه الخطوة في تركيز التحليل على الخيارات القابلة للتطبيق وتحديد واستبعاد الخيارات الأقل فعالية. حيث إن هذا الإجراء مجرد تقييم، فإن تبرير استبعاد بعض الخيارات يتوقع أن يكون سهلاً. بغية ضمان الاتساق، يقترح تقييم الخيارات بما يتماشى مع معاير تقييم تأثير الإطار التنظيمي للسياسة العامة. معايير التقييم لكل خيار:

الملائمة الاستراتيجية: هل تتوافق مبادرة / أداة تنفيذ السياسة العامة المقترحة مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي والاتجاه الاستراتيجي والسياسات العامة للحكومة والجهات الحكومية ؟

الجدوى: هل المبادرة/ الأداة المقترحة لتنفيذ السياسة العامة ملائمة من الناحية القانونية والمالية والفنية والتنظيمية/ المؤسسية؟

التأثير: ما التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة؟

يمكن أن تكون الإجابات عن هذه الأسئلة، لا سيما فيما يتعلق بالجدوى والتأثير، غير مؤكدة إلى حد كبير في هذه المرحلة بما يمكّن من استبعاد الخيارات غير القابلة للتطبيق من القائمة الطويلة. سيتكون ناتج هذه المرحلة من قائمة ثانوبة بخيارات أداة تنفيذ السياسة العامة، على منوال المثال المبين في الشكل 19.

في هذه المرحلة، قد يكون من الضروري إشراك الأطراف المعنية الرئيسية الذين يشملون الجهات الحكومية الأخرى المتأثرة بأداة تنفيذ السياسة العامة، بالإضافة إلى المستخدمين النهائيين مثل المستهلكين أو القطاع الخاص.



4.2 إجراء تقييم الملاءمة الاستراتيجية والسياسة العامة، دراسة الجدوي وتقييم التأثير

تتضمن معظم القرارات السياسة الاختيار بين خيارات بديلة لمبادرة / أداة تنفيذ السياسة العامة وتقييم جدوى الاستبدال فيما بينها (من حيث القيمة والتكلفة). على أن عملية التقييم هذه تنطوي على صعوبة بسبب تعقيدها الكامن وعدم اليقين بشأنها. لإدارة هذه المسألة، يوصى بأن يعمل صانعو السياسات على تطبيق إطار تقييم تنظيمي منظم لتحليل المبادرة/ الأداة المقترحة على مستوى مجموعة من معايير تقييم التأثيرات المختلفة.

تتضمن مستويات التحليل التي يمكن إجراؤها على كل خيار من خيارات مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة ما يلي:

الاتجاه: تقييم نوعي شامل للاتجاه المتوقع للتأثير على كل معيار من معايير التقييم (أي التأثير الإيجابي أو السلبي) ؛



الاتجاه والحجم: تقييم نوعي شامل لحجم التأثير الإيجابي أو السلبي على كل معيار من معايير التقييم (على سبيل المثال: تأثير مرتفع أو متوسط أو منخفض)



المقارنة المرجعية: تقدير كمي للتأثير استنادا إلى مبادرات مماثلة تم تنفيذها في نماذج معيارية محلية أو عالمية.



تقييم خاص بالوضع: تقدير كمي للتأثيرات استنادا إلى تحليل تفصيلي للمبادرة باستخدام البيانات الخاصة بإمارة أبوظبي.



وتجدر الإشارة إلى أن التقييمات النوعية يمكن أن تكون مبنية على رأي شخصي وتميل للتحيز. لمعالجة هذا الأمر، قد تكون هناك حاجة إلى أدلة تستند إلى معايير و / أو تحليل خاص بالوضع في مرحلة لاحقة، على أن يستند تقييم تأثير مبادرة السياسة العامة إلى نواحي التقييم الثلاث المذكورة في الصفحة 42.



الملاءمة الاستراتيجية: تستخدم هذه المعايير لتقييم مدى مواءمة مبادرة السياسة العامة المقترحة مع الاعتبارات الاستراتيجية الأوسع نطاقاً وتشمل معايير التقييم مستويات مختلفة من الحكومة، فضلا عن اختصاص الجهة الطالبة المعنية.

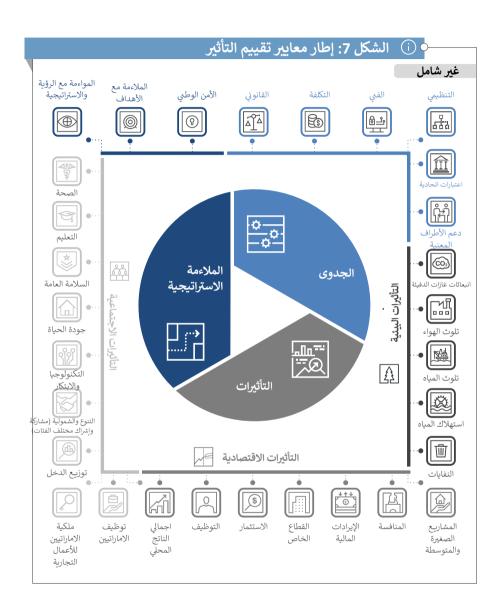


الجدوى: تستخدم هذه المعايير لتقييم مدى ملائمة التطبيق العملي لمبادرة السياسة العامة المقترحة من خلال تحليل متطلباتها القانونية، والمالية، والتقنية والتنظيمية. ويستخدم تحليل هذه المعايير لتحديد نقاط القوة والضعف لكل خيار، ولفهم فعالية تكلفة مبادرة السياسة العامة أيضاً عند جمعه مع تقييم التأثيرات.



التأثير: تستخدم هذه المعايير لتحديد التأثير المتوقع لمبادرة السياسة العامة المقترحة على مستوى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يستخدم تحليل هذه المعايير أو مقاييس التأثير الأخرى حسب مقتضيات الحاجة؛ لفهم التأثيرات الإيجابية والسلبية للمبادرة المقترحة على المجتمع ككل.

يمكن تقييم كل معيار من خلال مستويات مختلفة من التحليل، تتراوح من التحليل النوعي الشامل القائم على المنطق النظري والتمبيز العقلاني، إلى التحليل الكمى التفصيلي استناداً إلى السياق المحدد . يحدد الشكل 21 معايير تقييم تأثير الإطار التنظيمي للمبادرات /أدوات تنفيذ السياسة العامة ويحتوي على قائمة غير شاملة بالمعايير التي تستخدم بشكل متكرر في عملية تقييم تأثيرات المبادرات / أدوات تنفيذ السياسة العامة .



تقييم الملاءمة الاستراتيجية، والجدوى

بناء على التحليل الذي تم إجراؤه كجزء من مرحلة إعداد الأجندة، تم تصميم معايير تقييم التأثير الاستراتيجي لفهم دواعي التغيير مع تحديد مدى التوافق مع الاعتبارات الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. ويستند التقييم الاستراتيجي إلى المعايير التالية:



التوافق مع الرؤية والاستراتيجية: تقييم كيفية دعم المبادرة المقترحة للاستراتيجيات الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي والجهة الحكومية الطالبة. من المهم تحديد ما إذا كانت المبادرة المقترحة ستعزز الأهداف الاستراتيجية الحالية أو تقوضها (تضعفها)، وكذلك اعتبار الترابط بين مختلف مستويات الحكومة.



التوافق مع الأهداف: تحليل مدى تحقيق مبادرة السياسة العامة المقترحة للهدف (الأهداف) أو المخرجات أو النتائج التي تستهدف



(R) الأمن الوطني: تحليل تأثير مبادرة السياسة العامة على الأمن الوطني.



الجدوى القانونية: تقييم مدى سهولة تنفيذ المبادرة و التأثيرات المترتبة عليها



التكلفة: تقييم تأثير المبادرة على المالية الحكومية. وينبغي إيلاء الاعتبار للميزانيات التنظيمية القائمة، توفر ميزانية إضافية، التأثيرات الميزانية على الجهات الأخرى. وسيتطلب ذلك تقديرات وتقييمات راسخة للتأثيرات المالية المترتبة جراء المبادرة المقترحة.



الجدوى التقنية: تقييم ما إذا كان يمكن تقديم المبادرة باستخدام القدرات التقنية والتكنولوجية الحالية، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى <u>≗</u>0



القدرات التنظيمية: تقييم ما إذا كان يمكن تقديم المبادرة ضمن الهياكل التنظيمية القائمة.



الاعتبارات الاتحادية: تحديد ما إذا كان لدى إمارة أبوظبي الصلاحية والقدرة على تنفيذ المبادرة المقترحة.



مشاركة الأطراف المعنية: تقييم ما إذا كان هناك دعم أوسع نطاقاً من الأطراف المعنية للمبادرة المقترحة.



يساهم الجمع بين التقييم الاستراتيجي وتقييم الجدوى في تمكين واضعي السياسات من التمييز بين الخيارات على أساس قدرة كل خيار على تحقيق أهداف محددة بكفاءة مع تعزيز الأهداف والغايات الأشمل نطاقاً.

تقييم التأثيرات

يمكن تقييم المبادرات/ أدوات تنفيذ السياسة العامة المختلفة مقابل معايير التأثير باستخدام أداة "مسارات التأثير" (الشكل 22). يتم إعداد المبادرات/ أدوات تنفيذ السياسات العامة بقصد تحفيز تغيير في سلوك مجموعة محددة من الأطراف المعنية. على أن هذا التغيير في السلوك يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل تعتمد على التفاعلات بين مجموعات الأطراف المعنية المختلفة، مما يتولد عنه - في نهاية الأمر -تأثيرات على مستوى الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تعتبر مسارات التأثير أداة يمكن استخدامها لفهم سلسلة الاستجابات المحتملة للمبادرات/ أدوات تنفيذ السياسات العامة المختلفة، ويمكن أن تساعد أيضا في تحديد القنوات المختلفة التي يمكن من خلالها أن يكون لكل أداة تأثيرها الخاص. على أن تتضمن هذه المسارات التأثيرات المباشرة والمقصودة للمبادرة، إضافة إلى أي تأثيرات أخرى محتملة (غير مباشرة وغير مقصودة).

يمكن إعداد مسارات التأثير استناداً إلى مصادر مختلفة للمعلومات:



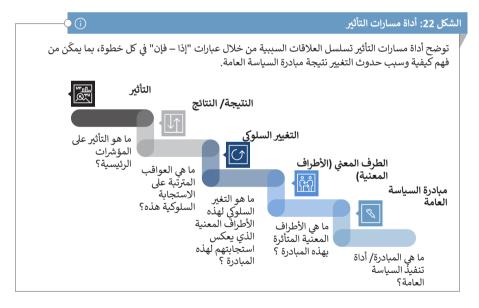
النظرية الاقتصادية والمنطق لفهم القنوات النظرية للتأثير التي قد تنطوي عليه مبادرة/ أداة السياسة العامة المقتحة



مراجعة الوثائق والدراسات السابقة لفهم قناة التأثير المحتملة لمبادرة/ أداة السياسة العامة، وذلك استناداً إلى الخبرات والتجارب المستقاة من مبادرات مماثلة تم تنفيذها في أنظمة مختصة أخرى.

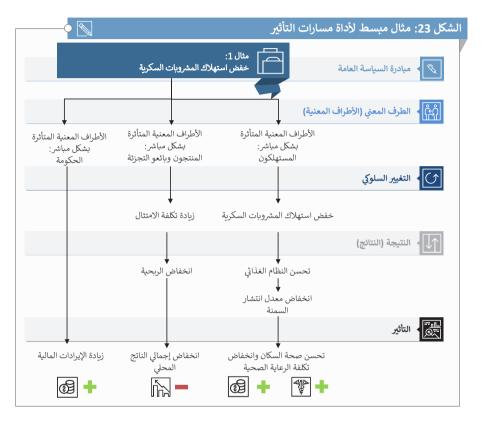


إشراك الأطراف المعنية لفهم التأثيرات المحددة المتوقعة من مبادرة/ أداة السياسة المقترحة



عند إجراء التقييم النوعي لتأثير مبادرة/ أداة تنفيذ السياسة العامة، يتعين تذكر ضرورة تقييم التأثيرات بالمقارنة مع سيناريو "مخالف للواقع".

الشكل 23: توضيح مثال عملى لأداة مسارات التأثير



للمساعدة في تقييم حجم تأثير المبادرة، يتعين تقييم العديد من الاعتبارات (مذكورة في الجدول 5)، وهي قائمة غير شاملة، ويتعين على الجهات الطالبة التفكير فيما إذا كانت هناك عناصر أخرى تتعلق بمجال عملها تستوجب إضافتها. تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تقدم توجيهات إرشادية فقط حول الأهمية الكامنة وستختلف باختلاف الحالة (كل حالة على حدة).

(ز) الجدول 5: الاعتبارات المتعلقة بتقييم التأثير الأثر المنعكس على حجم تأثير المبادرة / أداة السياسة العامة الاعتبارات قد تؤدي المبادرات / أدوات السياسة العامة المختلفة - التي تم استخدامها لتحقيق نفس نوع الأداة الهدفّ - إلى تأثيرات مختلفة المقدار تبعاً للتغيير السلوكي الذِّي تحدثه. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى الحالة تحديداً، قد تحدث الأدوات المالية تُغييراً في السلوك أكثر من توفير المعلومات مما يؤدي إلى تأثيرات عامة أكبر. يتم تحديد الجمهور المستهدف للمبادرة المحتملة استناداً إلى الجهات المعنية التي سيتم الجمهور استهدافها، والموقع الجغرافي الذي سيتم فيه تطبيق المبادرة المقترحة. عادة ما يتوقع من المستهدف المبادرة التي تستّهدف مجمّوعة أكبر من الجهات المعنية أو الموقع الجغرافي أن تحدث تأثيراً المدة الزمنية في بعض الحالات، قد تكون تأثيرات المبادرة المباشرة على المعايير إيجابية، في حين تكون التأثيرات غير المباشرة سلبية. على سبيل المثال، قد تؤدي المبادرة إلى زيادة العمالة في قطاع ما للمبادرة في حين خفضها في قطاع آخر. في هذه الحالة، يتعين استُخدام التأثير الكلِّي لتحديد اتَّجاه التأثير مدى احتمال احتمال حدوث بعض التأثيرات يكون أكثر من غيرها. حدوث التأثير

توحيد معايير وتحديد الخيارات المفضلة

توفر أداة MCA (لتقييم متعددة المعايير) وسيلة متسقة وموحدة لمقارنة الخيارات. وعليه، يمكن مقارنة النتائج النهائية (التي تم حسابها) للمساعدة على تحديد الخيار (الخيارات) المفضلة. يتعين ملاحظة أن النتيجة الإجمالية ليست المعيار الوحيد عند تحديد الخيار المفضل. يجب مراجعة كل خيار بشكل شامل في ضوء جميع الأدلة التي تم جمعها.

في بعض الحالات، قد يتم تحديد أكثر من خيار واحد. عند تقديم السياسة، يتعين إدراج 3- 6 خيارات بديلة، إلى جانب الخيار المفضل:



الخيار المفضل: الخيار الذي حاز على أعلى درجة (نتيجة) إجمالية



() الخيارات البديلة: يصل إلى خيارين بديلين حصلا على أعلى نتيجة إجمالية تالية (بعد الخيار المفضل).

في الحالات التي يوجد فيها خيار مفضل واضح (حائز على أعلى درجة في ضوء أداة MCA) مقارنة بجميع الخيارات الأخرى التي تم تقييمها، قد لا تكون هناك حاجة للخيارات البديلة. ويتعين تحديد ذلك من خلال المناقشات مع مكتب أبوظبي التنفيذي.

4.3 إعداد نموذج/ تصميم شامل

تتمثل الخطوة التالية في تصميم الخيار (الخيارات) المفضلة على مستوى شامل. على أن هذه الخطوة تتضمن مراجعة المكونين المحددين في الفصل 4.1 (أداة السياسة والجمهور المستهدف)، وتحُدد عناصر تصميم إضافية اعتمادا على طبيعة السياسة وأداتها المستخدمة. على سبيل المثال قد تعمل الأدوات المختلفة على تغطية ما يلى:



التشريعات: ما التغييرات الدقيقة في التشريعات؟ هل سيتم استهداف أسواق/ صناعات محددة؟ هل هناك أي شروط تحدد الأطراف المعنية التي تستهدفها هذه التشريعات ؟

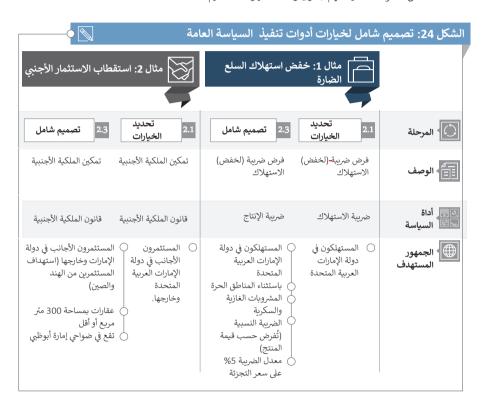


الأدوات المالية: ما المستويات المحددة المقترحة للضرائب/الإعانات/الغرامات/الرسوم؟ على أي أساس ستطبق 🤇 🕥 الأدوات المالية؟ هل هناك أي شروط تحدد الأطراف المعنية المستهدفة بالمبادرة؟



التوزيعات والمنح: المنح أو الرسوم التي تهدف إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف مثل تحسين الرعاية الاجتماعية وجودة الحياة. مثال: مزايا الدعم الاجتماعي لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض.

- يمكن أن يستند تصميم الخيارات إلى مصادر مختلفة للمعلومات، تتضمن:
- مبادئ التصميم التي تطبقها الأنظمة المختصة الرائدة لسياسات مماثلة (تحديدها من خلال التحليل المرجعي)؛
 - ك نضج السوق أو العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على كيفية استجابة الأطراف المعنية المستهدفة
 - ً مدخلات من الأطراف المعنية لفهم جدوى وملائمة خيارات التصميم المختلفة.







يتضمن القياس الكمي استخدام مجموعة من التقنيات لتقدير حجم تأثيرات مبادرة السياسة العامة المقترحة. وذلك يساعد على مقارنة الخيارات المختلفة، واختيار الخيار الذي يستحق المتابعة، واتخاذ قرارات فعالة بشأن الإنفاق العام. يتناول هذا الفصل لاحقاً إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن كيفية قياس مختلف أنواع التأثير وتحديدها كمياً ومقارنتها.

من شأن القياس الكمي إضفاء رسوخ إلى التحليل المقدم لدعم مبادرة السياسة العامة. وهذا بدوره يوفر مزيداً من الثقة ويمكّن من اتخاذ قرارات فعالة. على سبيل المثال، بدلاً من مجرد معرفة أن برنامج التمارين الرياضية المدرسية يمكن أن يخفض من انتشار السمنة بين الأطفال، من المفيد معرفة مستوى ذلك الانخفاض، بحيث يمكن مقارنتها بتأثيرات أداة أخرى مختلفة، مثل ضريبة السكر. ومع ذلك، ليس من الممكن دائماً تحديد كل هذه التأثيرات، ويرجع ذلك غالباً إلى القيود المفروضة على الوقت والموارد.

يتعين أن يتم التحديد الكمى للتأثير من خلال الخطوات التالية:

- إنشاء قائمة بالتأثيرات المحتملة.
- 2. تحديد أولويات التأثيرات من أجل القياس الكمي.
 - تحدید مؤشرات لقیاس التأثیر.
 - 4. جمع البيانات.
 - 5. تصميم منهجية القياس الكمي.
 - 6. إجراء التحليل.
 - 7. توثيق النتائج والإفادة بتقارير حولها.

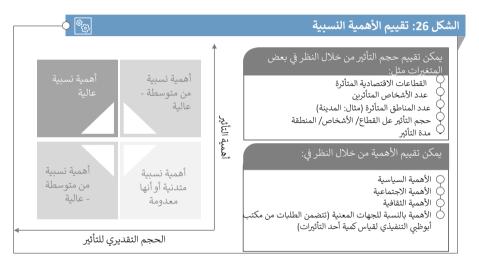
إنشاء قائمة بالتأثيرات المحتملة

لابد أن تكون تأثيرات المبادرة واضحة جيداً في هذه المرحلة، وذلك بناء على التحليل النوعي السابق. إلا أنه من المهم مراجعة مسارات التأثير لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء أي تحديث في ضوء التغييرات الأخبرة على المبادرة المقترحة.

تحديد أولويات التأثيرات للقياس الكمى

عملياً، نادراً ما يستوجب قياس جميع التأثيرات الناتجة عن مبادرة السياسة العامة لأن ذلك قد يتطلب الكثير من الوقت والموارد. وعليه، من المهم التركيز على التكاليف والفوائد الأساسية التي ينطوي عليها المقترح. عادة ما تكون هذه أكثر التأثيرات أهمية وخاصة للجهات المعنية تحديداً.

وتعرف عملية التحديد هذه بـ"تقييم الأهمية النسبية" وتم إيجازها في الشكل 26. يركز تقييم الأهمية النسبية على رسم (أو تحديد نقطة) كل تأثير على امتداد محورين اثنين لمقارنة أهمية وحجم التأثيرات.



اختيار المؤشرات لقياس التأثير

بعد تحديد معظم التأثيرات المادية، يتعين تحديد المؤشرات التي سيتم استخدامها لقياسها كمياً. على سبيل المثال، لتحديد تأثير برنامج التمارين الرياضية المدرسية، قد يكون الحد من انتشار السمنة بين أطفال المدارس مؤشراً مناسباً.

ستأخذ المؤشرات الجيدة ما يلي في الاعتبار:

- مدى انتشار التأثيرات ونطاقها
 - مدى تأثر كل جهة معنية

جمع البيانات

تتمثل الخطوة التالية للتقييم في جمع البيانات الى سيتم استخدامها لقياس التأثيرات المحددة. ستعتمد البيانات المحددة المطلوبة على المبادرة تحديداً ، ولكن من المرجح أن تتضمن:

بيانات حول التأثيرات المرجحة للمقترح: يمكن العثور على ذلك من خلال:



مراجعة الوثائق والدراسات السابقة: مراجعة الدراسات التي تناولت تأثيرات السياسات المختلفة؛



المقارنة المرجعية: مراجعة الأنظمة المختصة أو المؤسسات الأخرى التي نفذت مقترحاً مماثلاً في أماكن أخرى بدولة الإمارات أو خارجها. و



جمع البيانات الأولية: على سبيل المثال، إجراء مقابلات مع الجهات المعنية، استبيانات، دراسات تجريبية، مجموعات المناقشة المتخصصة أو مشاريع تجريبية.



جمع البيانات الثانوية: على سبيل المثال، جمع البيانات الموجودة مسبقاً من الجهات الحكومية ذات الصلة في أبوظبي، مثل مركز الإحصاء - أبوظبي.

تصميم منهجية القياس الكمي

هناك العديد من الأنواع المختلفة لتقنيات القياس الكمي، والتي سيتم ذكر أنواع منها أدناه. على أنه سيتم استخدام تقنيات مختلفة على نحو يتلاءم مع مختلف الظروف. سيتعين على الجهات الطالبة تحديد ما هو مناسب لتنفيذ السياسة العامة . وسيتم تحديد أفضل آلية للاستخدام في ضوء أداة السياسة المطلوب تقييمها ونوع التأثير قيد البحث والاعتبار.

يمكن استخدام أنواع مختلفة من منهجيات تحليل بيانات أدوات السياسة العامة وذلك استناداً إلى سياق السياسة، بما في

الإحصاء الوصفي: يصف هذا النوع من التحليل البيانات من خلال إيجازها بطريقة تسهل فهمها. على سبيل المثال، يمكن استخدام الإحصاءات الوصفية لحساب متوسط دخل السكان، أو النسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل أو عدد الجرائم التي ترتكب في إحدى المدن.

الإحصاء الاستدلالي: يتيح هذا النوع من التحليل وضع استنتاجات حول السكان من خلال إحدى العينات. على سبيل المثال ، يمكن استخدام الإّحصاءات الاستدلالية لتحديد ما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية واضحة في متوسط دخل فئتين سكانيتين، أو إذا كانت هناك علاقة بين البطالة ومعدلات الجريمة.

النمذجة: هذا النوع من التحليل يقوم بإنشاء نموذج رياضي للنظام. يمكن بعد ذلك استخدام هذا النموذج لمحاكاة سيناريوهات مختلفة والتنبؤ بكيفية عمل النظام في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن استخدام النمذجة للتنبؤ بتأثير أداة سياسة جديدة على الاقتصاد، أو لتقدير عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بكارثة طبيعية.

تحليل النصوص: يستخدم هذا النوع من التحليل لاستخراج المعنى من البيانات النصية. على سبيل المثال، يمكن استخدام تحليل النصوص لتحديد التوجهات في بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، أو لفهم رأي الجمهور حول قضية سياسة معينة.

التحليل المكانى: يستخدم هذا النوع من التحليل لتحليل البيانات الموجودة في أحد الأماكن أو المواقع. على سبيل المثال، يمكن استخدام التحليل المكاني لتحديد المناطق التي توجد فيها جريمة عالية، أو لتتبع انتشار أحد الأمراض.

تحليل الشبكة: يستخدم هذا النوع من التحليل لدراسة العلاقات بين الجهات. على سبيل المثال، يمكن استخدام تحليل الشبكة لتحديد الأشخاص الأكثر تأثيراً في المجتمع، أو لتتبع تدفق الأموال عبر منظمة إجرامية. قد يكون من المفيد استخدام أداة مسارات التأثير لتصميم آلية القياس الكمي. يمكن قياس كل مرحلة على حدة، ثم قياس النتائج مجتمعة لتقدير التأثير الكلي. عندما يكون لمسارات التأثير فروع متعددة، يتعين الأخذ بعين الاعتبار استخدام عمليات حسابية مستقلة لكل فرع.

| | ♦ 💇 الشكل 27: آلية القياس الكمي باستخدام مسارات التأثير | | | | | |
|-----------------------------------|---|--|--|--|--|--|
| مرحلة مسارات التأثير | آلية القياس الكم <i>ي</i> | مثال 1: خفض استهلاك السلع الضارة | مثال 2: استقطاب الاستثمار الأجنبي | | | |
| الجهة المعنية (الجهات المعنية) | ما عدد الجهات المعنية المتأثرة | كم عدد المنتجات المتأثرة؟ كيف تأثرت سلسلة التوريد؟ ما حجم السوق الاستهلاكية؟ | ما عدد الشركات المؤهلة للاستثمار الأجنبي؟ | | | |
| التغيير السلوكي | إلى أي مدى تغير سلوكها؟ | إلى أي مدى يخفض المستهلكون من المشتريات نتيجة الضريبة؟ | إلى أي مدى تتغير ملكية الأعمال التجارية نتيجة القانون؟ | | | |
| النتيجة (النتائج) | ما حجم النتائج؟ | ما متوسط الانخفاض في خطر الإصابة بالسمنة نتيجة انخفاض المبيعات؟ ما مقدار الانخفاض في الإيرادات للمنتجين؟ ما الزيادة في تكاليف الامتثال والتكاليف الإدارية للمنتجين؟ | إلى أي مدى سترداد مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ إلى أي مدى سيريد ذلك من القدرة التنافسية لإمارة أبوظبي؟ ما مدى أهمية التأثير على المناطق الحرة؟ | | | |
| التأثير | ما حجم التأثير الناجم؟ | ما حجم تكاليف الرعاية الصحية التي تم تجنبها نتيجة انخفاض مستوى انتشار السمنة؟ ما حجم التأثير الاقتصادي على المشروبات والقطاعات ذات الصلة؟ | كيف يؤثر ذلك على إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية؟ كيف يؤثر ذلك على أداء الشركات؟ ما التأثير الناتج على المستهلكين؟ | | | |

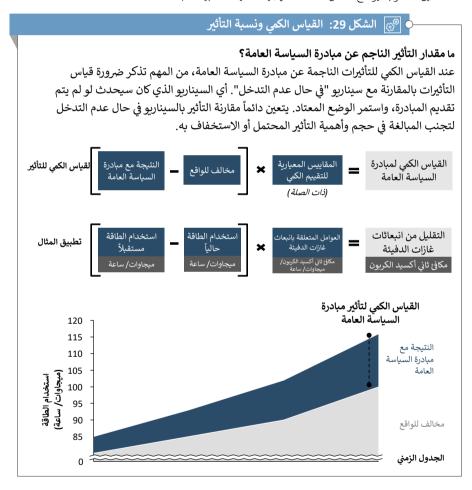
المستوى التالي من التقييم يتمثل في تطبيق التقنيات التحليلية المتقدمة. وهناك أداتان متقدمتان شائعتان يمكن استخدامهما لإجراء تحليل للوضع الخاص لتأثيرات السياسة، وهما: تقييم التأثير وتحليل التكاليف – المزايا الاجتماعية. يستعرض الشكل 28 مقارنة شاملة بين تقييم التأثير وتحليل التكاليف – المزايا الاجتماعية.

| • ®® | ت التقييم الكمي | الشكل 28: تقنيا |
|---|--|---------------------------------------|
| والمزايا الاجتماعية 🔻 تحليل التكاليف – المزايا الاجتماعية | 🚭 🗸 تقييم التأثيرات | |
| ما تأثير المبادرة على الرعاية الاجتماعية؟ | ما تأثير المبادرة على المعايير الرئيسية؟ | الأسئلة الرئيسية |
| التحليل الكمي وتقدير التأثيرات على متغيرات متعددة | التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية | الآلية |
| المؤشرات الاجتماعية كتأثير المؤشرات الاقتصادية والبيئية على الرعاية الاجتماعية | المؤشرات الاقتصادية المؤشرات الاجتماعية المؤشرات البيئية | المتغيرات قيد الاعتبار |
| التقدير الكمي لتكاليف ومزايا الرعاية الاجتماعية، مما يتيح مقارنة التأثيرات على المتغيرات المختلفة | لا يوجد توحيد للمعاير، ولكن يمكن دمجها مع التقييم النوعي باستخدام التقييم والترجيح | كيفية مقارنة التأثيرات المختلفة |
| صافي المزايا الاجتماعية (على سبيل المثال: 10 ملايين درهم في المزايا الاجتماعية، 7 ملايين درهم في التكاليف الاجتماعية، مما يحقق مزايا اجتماعية صافية قدرها 3 ملايين درهم إماراتي) الجدوى المالية (مقارنة صافي المزايا الاجتماعية بالتكلف المالية) | ناثير المقترح على إجمالي الناتج المحلي والتوظيف (على سبيل المثال: زيادة بنسبة 3% في إجمالي الناتج المحلي) ناثير المقترح على الصحة (على سبيل المثال: تجنب فقدان 10000 سنة لحياة صحية يعيشها الأفراد) ناثير المقترح على انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء (على سبيل المثال: خفض بواقع 20,000 كجم بانبعاثات ثاني أكسيد الكريون) | النتائج |
| مقارنة مرثية لتأثير المقترح على مؤشرات مختلفة (يتم تقييمها إما كميا أو نوعيا) باستخدام أداة MCA | مقارنة مرئية لتأثير المقترح على مؤشرات مختلفة (يتم تقييمها إماكمياً أو نوعياً) باستخدام أداة MCA | المخرجات |

إن استخدام التقنيات الكمية المتقدمة تتطلب التدريب والخبرة، ويتعين على صانعي السياسات من الجهات الطالبة السعي للحصول على المشورة والتوجيه من الفرق التحليلية والاقتصادية ذات الصلة بمؤسستهم المعنية إذا كانوا بحاجة إلى مزيد من الدعم.

إجراء التحليل

استناداً إلى البيانات التي تم جمعها والمنهجية التي تم تصميمها في المرحلة السابقة، فإن الخطوة التالية تتمثل في إجراء التحليل المطلوب. يوضح الشكل 29 مثالًا لمنهجية العملية الحسابية المتبعة.



هناك عدد من الاعتبارات الأخرى التي يتعين مراعاتها أيضاً عند إجراء التحليل الكمي. وردت هذه الاعتبارات بمزيد من التفصيل في الشكل 30 والشكل 31

| دة ما | ا ينطوي التحليل الكمي على وضع عدة افتراه | ښات، قد تشمل: | |
|--|---|--|---|
| افتراه الافة الافة الافة الافة | ي | | |
| الافة | | | |
| مين تو | وثيق هذه الافتراضات بوضوح في سجل تتب ، صحة الافتراضات، ومدى تأثيرها على النتاة | م الافتراضات، مع وضع تقييمات أو ج. فيما يلي مثال على سجل تتبع الاف | ملاحظات للإشارة إلى مدى تراضات: |
| مين تو | نوثيق هذه الافتراضات بوضوح في سجل تتب ، صحة الافتراضات، ومدى تأثيرها على النتاة الوصف | م الافتراضات، مع وضع تقييمات أو ج. فيما يلي مثال على سجل تتبع الاة ما مدى احتمال صحة الافتراض؟ | ملاحظات للإشارة إلى مدى تراضات: ما مدى أهمية الافتراض وتأثيره على النتيجة الإجمالية؟ |
| مين تو تمال | ، صحة الافتراضات، ومدى تأثيرها على النتاة | ج. فيما يلي مثال على سجل تتبع الاف | تراضات: ما مدى أهمية الافتراض وتأثيره |
| مين تو تمال # | ، صحة الافتراضات، ومدى تأثيرها على النتاة الوصف | ج. فيما يلي مثال على سجل تتبع الاف ما مدى احتمال صحة الافتراض؟ | تراضات: ما مدى أهمية الافتراض وتأثيره على النتيجة الإجمالية؟ |

(i)

الشكل 31: اعتبار الحالات الغير مؤكدة

هل من المؤكد أن يحدث هذ التأثير؟

من الناحية العملية، عادة ما يستحيل تقديم تنبؤات وتوقعات أكيدة حول حجم تأثير أداة السياسة العامة. وعليه، من المهم تقديم إشارة حول مستوى الثقة في النتائج، قد يعتمد هذا على:

- نقنيات القياس الكمي المستخدمة (على سبيل المثال: جمع بيانات شاملة/متقدمة، جمع بيانات أولية/ثانوية وحجم العينة)
 - 🖯 موثوقية أي دراسات/نماذج مستخدمة في التحليل.
- أهمية أي دراسات / نماذج مستخدمة (على سبيل المثال: خاص بإمارة أبوظبي، نماذج مرجعية خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي ، نماذج مرجعية عالمية، وعدد ونوع المشاركين في الاستبيان)
 - مستوى تفاصيل التحليل

وحيثما أمكن، من المهم تقديم مؤشر على الثقة في أي تحليل كمي. ويمكن القيام بذلك من خلال::

- مت شرح) مرتفع (على سبيل المثال: مرتفع متوسط منخفض وعي (على سبيل المثال) مرتفع Q
 - توفير مجموعات (تشير المجموعة الأصغر عادة إلى مستوى ثقة أعلى)
 - استخدام التقنيات الإحصائية (على سبيل المثال: مجال الثقة 95%)

توثيق النتائج والإفادة بتقارير بشأنها

وأخيراً، يتعين توثيق نتائج أي تحليل كمي وتقديمها بوضوح، مع الإفادة حول النتائج بطريقة تثقيفية واضحة حتى يمكن فهمها من قبل الأشخاص الذين لم يشاركوا في عملية التقييم حتى تلك المرحلة. على أن تشمل النتائج ما يلي:

وصف المبادرة / الأداة المقترحة للسياسة العامة تفاصيل حول البيانات الأولية التي تم جمعها التفاصيل التي تغطي أي دراسات وتقارير تم استخدامها على نحو أوسع نطاقاً المعلومات التي تغطي التعديلات/التحليل الكمي مستويات الثقة التأثير أو التأثيرات المحتملة) الانتازج الرئيسية (تقديرات التأثير أو التأثيرات المحتملة) الافتراضات الرئيسية (بما في ذلك سجل تتبع الافتراضات)

غالباً ما يكون عرض النتائج بشكل مرئي مفيداً (باستخدام الرسوم والخطوط البيانية).

4.5 إعداد التصميم/ النموذج التفصيلي

يمكن التجهيز لمرحلة تصميم أداة السياسة من خلال إنشاء تصميم/ نموذج تفصيلي للخيار المفضل، وذلك من خلال 3 خطوات:

- 1. استكمال التصميم التفصيلي لخيار أداة السياسة المفضل بصيغته النهائية
 - 2. استكمال خطة التنفيذ بصيغتها النهائية
 - 3. وضع خطة للمراقبة والتقييم

ويركز الجزء المتبقي من هذا الفصل على كل واحدة هذه المكونات بالترتيب، ويقدم المزيد من الارشاد والتوجيه والدعم للجهات الطالبة بشأن كيفية إعداد كل منها.

الانتهاء من التصميم التفصيلي لخيار أداة السياسة المفضلة بصيغته النهائية

تستند هذه الخطوة إلى المكونات المحددة في الفصل **4.3** لتقديم تفاصيل إضافية حول التصميم النهائي لخيار أداة السياسة المفضلة. يوضح الشكل 32 كيف تم توسيع التصميم الشامل لخيار أداة السياسة المفضل باستخدام أمثلة الأدوات التشريعية والمالية التي نوقشت سابقاً في هذا الدليل (يرجى الاطلاع على الفصل 4.1 والفصل 4.3).

استكمال خطة التنفيذ بصيغتها النهائية

يتعين استكمال تصميم أداة السياسة المقدم في الطلب بتفاصيل إضافية للتأكد أن جميع الجهات المعنية التي ستشارك في إعداد أداة السياسة لديها فهم شامل لها. على أن يتضمن ذلك ما يلى (كحد أدني):

عنوان المبادرة / أداة السياسة 🔾 🔻 🔻 🔻

أن تمُنح المبادرة / أداة السياسة اسماً يعكس الجمهور المستهدف والمحتوى.

تحديد الأهداف بوضوح، بما فيها تفاصيل حول:

- المؤشرات التي ستستخدم لقياس فعالية السياسة، لتشمل: طرق جمع البيانات المطلوبة؛ المستهدفات (القيمة أو المستوى) التي يتعبن تحقيقها ضمن أطر زمنية محددة ؛ البيانات المرجعية التي سيتم مقارنة الأداء بها.
 - معدل تكرار جمع المعلومات ورفع تقارير حولها، والإطار الزمني الخاص بها.

الجمهور المستهدف للمبادرة / أداة لا∕سياسة

وصف تفصيلي للأطراف المعنية، المناطق والإعفاءات والتفاصيل الأخرى التي ستنطبق (أو لا تنطبق) عليها المبادرة / أداة السياسة.

ستتلقى الجهات الطالبة الارشاد والتوجيه بشأن ما يستوجب تضمينه في خطة التنفيذ.



الأنشطة والمراحل الرئيسية ن

تركز هذه الخطوة على تحديد الأنشطة والمتطلبات لتمكين تنفيذ الخيار المفضل وتحديد المخاطر المحتملة الرئيسية التي قد تنشأ أثناء العملية. تقدم هذه المعلومات كجزء لا يتجزأ من الطلب.

تتضمن هذه الخطوة تحديد الأنشطة الرئيسية التي يتعين إكمالها كجزء من تنفيذ الخيار المفضل، بما في ذلك تقدير المدة الزمنية المطلوبة لإكمال كل نشاط والإشارة إلى "المسؤول" المقترح لكل نشاط. كما يتعين أيضا تجزئة الأنشطة الرئيسية إلى مهام أصغر لدعم التنفيذ والمراجعة. بالإضافة على ضرورة إشراك الأطراف المعنية في عملية تحديد الأدوار والمسؤوليات للمهام التي تم تحديدها بشكل واضح ومراجعة المتطلبات اللازمة للتنفيذ. على أن يشمل ذلك:

- الروابط والصلات التبادلية: الروابط المحددة بين الأنشطة التي يعتمد فيها البدء في مهمة أو مرحلة رئيسية أو إنجازها على البدء في مهمة أو مرحلة رئيسية أخرى أو إنجازها
 - 🗘 المدة: المدة الزمنية اللازمة لإكمال كل مهمة، وتواريخ البدء والانتهاء المتوقعة؛
- المسؤولون والجهات الداعمة: يمكن استخدام الأطراف المسؤولة عن إنجاز المهمة ذات الصلة (مصفوفة: RACIالمسؤولية، والمساءلة، والاستشارة ورفع التقارير) كأداة لإسناد الأدوار والمسؤوليات: كما هو موضح في الشكل 33.

الشكل 33: مصفوفة RACI الجهة أو الجهات المكلفة بتنفيذ النشاط أو المهمة المعنية. ويجوز تعيين أكثر من جهة واحدة مسؤولة لكل نشاط. المسؤولية المكلفة بالتأكد من إنجاز النشاط. لا يمكن أن يكون هناك سوى جهة واحدة للمساءلة بشأن كل نشاط. المساءلة الجهة أو الجهات التي ستشارك في النشاط العام للحصول على المدخلات أو الرؤى. الجهة أو الجهات التي سيتم تبليغها بالتقدم الذي تم إحرازه بدون أن يطلب منها تقديم ملاحظات أو مدخلات مباشرة.

متطلبات التنفيذ ح

استنادا إلى الأنشطة المحددة، يتعين تحديد متطلبات تنفيذ الخيار المفضل. ستعتمد المتطلبات المحتملة التي يتعين اعتبارها على مبادرة السياسة العامة المعنية. يستعرض الجدول 6 المزيد من الإرشادات.

| | → () الجدول 6: أنواع متطلبات التنفيذ | |
|---------------|---|------------|
| نوع المتطلبات | ىف | الوص |
| إدارية | متطلبات التغييرات في الهياكل التنظيمية أو العمليات التشغيلية أو الإجراءات. | |
| موارد | متطلبات رأس المال البشري لسد فجوة على مستوى السعة أو القدرات أو الكفاءات. | <u>,0,</u> |
| فنية | متطلبات البنية التحتية، أو المواد، أو الأنظمة أو المعدات الجديدة أو المحدثة. | ૧ૄ૾ૺઌ૾ૢ |
| مالية | تتضمن متطلبات ميزانية تمويل التنفيذ: متطلبات النفقات الرأسمالية: الاستثمارات الرأسمالية الأولية (المسبقة) لتنفيذ المبادرة مثل الاستثمار في المركبات والمباني والبنية التحتية. متطلبات النفقات التشغيلية: أي متطلبات متعلقة بالتشغيل والصيانة خلال دورة المبادرة المتوقعة أو خلال مدى زمني محدد، مثل الأجور واللوازم المكتبية والصيانة. | <u></u> |

مخاطر التنفيذ وعوامل الحد منها

بالإضافة إلى تحديد الأنشطة والمتطلبات، يتعين أيضا توثيق المخاطر المحتملة التي يمكن أن تنشأ خلال تنفيذ مبادرة/ أداة السياسة العامة. على أن يُطلب من الأطراف المعنية الأكثر مشاركة أو صلة بالمبادرة/ الأداة تقديم مدخلات، مع ضرورة إنشاء سجل للمخاطر، الاحتفاظ به وتحديثه طوال فترة إعداد وتنفيذ مبادرة/ أداة السياسة المعتمدة. وتعد بطاقة المخاطر، الموضحة في الشكل 34 ، إحدى الطرق المستخدمة لتحديد وتوثيق المخاطر.

بعد تحديد مخاطر التنفيذ، يتعين إجراء تقييم تفصيلي لهذه المخاطر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم مدى أرجحية حدوث المخاطر وتأثيرها، والآليات الممكنة لتجنبها والحد منها وإدارتها. ويتعين أيضا تحديد المسؤولين عن المخاطر وإحاطتهم بها.

| | | | المخاطر | الشكل 34: بطاقة |
|---|---|---------------------------------|---|--------------------------------------|
| فيذ بشكل استباقي | ن أن تنشأ عن التنط | محتملة التي يمكر | حديد المخاطر الم | <u> </u> |
| | مزيد من التفصيل | صف المخاطر بم | 9 | |
| التأثير | | | تقييم الأرجحية | |
| متوسط منخفض | مرتفع | منخفض | متوسط | مرتفع |
| في حال حدوث المخاطرة (مرتفع /) | تحديد حجم التأثير متوسط / منخفض | في معينة (مرتفع/ | تمال حدوث مخاطر ں) | تحدید مستوی اح |
| سؤول عن المخاطر | الم | ر | لحد من تأثير المخاط | ti |
| دوائر التي ستكون مسؤولة عن نصرف تباعاً . | تحديد الجهات / الا مراقبة المخاطر والت | ں احتمال حدوثها ر بشکل فعلي) | سيتم تنفيذها لخفض تققها (تحقق المخاط | وضع الخطط التي وتأثيرها في حال تح |

يمكن أن يساعد إشراك الأطراف المعنية في هذه المرحلة على تحديد المخاطر وتوفير الدعم خلال تصميم استراتيجيات الحد من المخاطر. يمكن للأطراف المعنية توضيح كيف يمكن أن تؤدي بعض الخيارات التي تتخذ في هذه المرحلة إلى عواقب غير مقصودة في وقت لاحق واقتراح الأداة الأكثر فعالية للحد من هذه العواقب.

وضع خطة للمراقبة والتقييم

بعد وضع خطة التنفيذ، من المهم إعداد خطة حول كيفية مراقبة وتقييم مدى نجاح مبادرة/ أداة السياسة العامة على جميع مستويات الأبعاد المختلفة. على أن تغطي خطة الرصد والتقييم على أقل تقدير الأبعاد الأربعة التالية (يمكن أيضاً العثور على مزيد من التوجيه حول كيفية وضع هذه الخطط في دليل إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة):

| إبعاد المصالح | 0 |
|---------------|---|
|---------------|---|

خطة جمع البيانات

خطة تحليل البيانات

الإفادة بتقارير

أبعاد الاهتمامات ح

وتغطى الجوانب المختلفة التي يمكن من خلالها مراقبة المبادرة وتقييمها. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:



الصلة وتتمحور حول تقييم مدى استيفاء الأهداف والتصميم للاحتياجات والمشاكل المستهدف معالجتها، الأمر الذي يتطلب مراجعة أهمية المبادرة من خلال إعادة تقييم فائدتها وفعاليتها في معالجة المشكلة المحددة في وقت التقييم (الوضع المستهدف مستقبلاً). مع مرور الوقت، قد تتغير الظروف العامة؛ وبالتالي قد تكون المشاكل التي تم تحديدها في البداية قد تغيرت أيضاً (مقارنة بالوضع خلال تصميم مبادرة/ أداة السياسة). على أن تحليل أي تفاوت (عدم تلاؤم) بين الحاجة وقت التقييم وأهداف السياسة العامة سيعين على تحديد صلة وأهمية مبادرة/ أداة السياسة قيد التقييم



الفعالية تكمن في قدرتها على ربط مبادرة السياسة العامة بأهدافها المرجوة من خلال تقييم مدى نجاح المبادرة في تحقيق هذه الأهداف أو التقدم باتجاهها. يمكن استخدام الأهداف التي تم تحديدها خلال مرحلة إعداد الأجندة كمؤشرات أداء رئيسية.



الكفاءة تكمن في قدرتها على تقدير التكاليف التي تنطوي عليها مبادرة السياسة العامة والتغيير الفعلي الذي حققته. ويمكن تقييم ذلك من خلال تحليل التكاليف مقابل الفوائد والمزايا المتعلقة بمبادرة السياسة العامة ومقارنتها بالتغييرات الفعلية التي أدت إليها؛ سواءً أكانت إيجابية أو سلبية.



التأثيرات (قيمة مضافة)، لتقييم التأثيرات الفعلية مقابل تلك المقدرة خلال مرحلة تقيم التأثيرات في دورة إعداد مبادرة/ أداة السياسة. على أن تجاوز مقدار التأثيرات الإيجابية المقدرة (الفوائد والمزايا) بعد نجاحاً، في حين أن تجاوز مقدار التأثيرات السلبية (التكاليف) يشير إلى احتمال التقليل من شأنها خلال دورة إعداد السياسات (أى أنه تم تقدير التكاليف بشكل أقل من الأرقام الواقعية)

خطة جمع البيانات

بالنسبة لكل بعد من الأبعاد التي تم اختيارها، من المهم تحديد خطة لجمع البيانات يمكن تتبعها وتطبيقها لرصد التقدم الذي تم إحرازه في مبادرة السياسة العامة. يتعين على الأطراف المعنية أن يأخذوا في اعتبارهم أن متطلبات رفع تقارير بالبيانات الجديدة تنطوي على تكاليف إدارية تستوجب تقبيمها بعناية وتجنبها حيثما أمكن. على أن يغطى ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية:

المؤشرات: تَمثل المعايير التي سيتم في ضوءها تقييم مبادرة السياسة العامة. على سبيل المثال، إذا اعتبرنا الفعالية أحد الأبعاد الرئيسية، فستشمل المؤشرات مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة مسبقاً والتي سيتم تقييم أهداف السياسة على أساسها.

مصدر البيانات: المصادر المختلفة للبيانات المطلوبة لتحديد المؤشرات المحددة مسبقاً. **طريقة ومعدل جمع البيانات**: سيعمل هذا على تغطية الطرق المختلفة لجمع البيانات المطلوبة (على سبيل المثال، الاستبيانات الالكترونية) بالإضافة إلى معدل مرات جمع هذه البيانات.

خطة تحليل البيانات حطة تحليل البيانات

في هذه الخطوة، ستصف الجهة الطالبة أساليب وتقنيات التحليل التي ستعتمدها لتقبيم مبادرة السياسة العامة مقابل كل واحد من الأبعاد التي تم تحديدها . يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول كيفية إنجاز هذه الخطة في دليل إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسات العامة .

رفع تقاریر نصحت

على أن تغطى هذه الخطوة الأخيرة (من خطة المراقبة والتقييم) المجالات الثلاثة الهامة التالية:

- نوع التقارير : يشير إلى الغرض من هذه التقارير . على أن الفرق الرئيسي يكون بين تقارير سير العمل أو التقارير الأخرى للإدارة _ وتقييمات المبادرة؛
- ً **الجمهور المستهدف:** الطرف المتلقي أو المستخدم النهائي لتقرير التقييم. يمكن أن يكون الجمهور داخلياً (ضمن الجهة) أو خارجيا (الجهات المعنية)
 - ُ **معدل رفع التقارير**: يمكن أن يعتمد معدل تكرار رفع التقارير للجمهور المستهدف. على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة لرفع تقارير أكثر ضمن الجهة المعنية (داخلياً)، على سبيل المثال: شهريا

استخدام تقنيات المراقبة والتقييم تتطلب تدريباً وخبرة، ويتعين على واضعي مبادرات السياسات من الجهات الطالبة السعي للحصول على الإرشاد والتوجيه من الفرق التحليلية والاقتصادية ذات الصلة ضمن جهاتهم المعنية إذا كانوا بحاجة إلى مزيد من الدعم. كما سيكون بمقدور مكتب أبوظبي التنفيذي تقديم المشورة بشأن المتطلبات الدقيقة (المحددة والتفصيلية) عند الضرورة.







الفصل الخامس: التنفيذ

الفصل الخامس: التنفيذ



| (i) | الشكل 35: نبذة عامة حول مرحلة التنفيذ |
|-----|--|
| | مراحل خطوات دورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة |
| | 1 - إعداد الأجندة |
| 24 | 2 - تقييم التأثيرات، والتصميم |
| | 3 - التنفيذ |
| | كيفية إطلاقنا مبادرة/ أداة السياسة؟ |
| | 3.1 التجهيز لتنفيذ مبادرة/ أداة السياسة |
| | 3.2 إطلاق مبادرة/ أداة السياسة وتنفيذها |
| 8 | 4 > المراقبة والتقييم |

تهدف مرحلة تنفيذ مبادرة/ أداة السياسة العامة إلى ضمان التنفيذ بشكل فعال وناجح. على أن معظم المشورة والتوجيه والدعم بشأن إدارة مبادرات/ أدوات السياسات والمشاريع سيتحدد باختلاف الجهة المعنية. ويتعين على هذه الجهات التأكد من إطلاع القطاعات والفرق ذات الصلة على مستوى مؤسساتهم المعنية وإشراكها على نحو كافٍ طوال فترة التنفيذ.

يشمل هذا الفصل المختصر جزئين اثنين: يقدم الجزء الأول توجيهات عامة بشأن كيفية التحضير لإطلاق مبادرة / أداة السياسة العامة؛ في حين يقدم الجزء الثاني إرشادات وتوجيهات للجهات الطالبة بعد دخول مبادرة/ أداة السياسة حيز النفاذ.

5.1 الاستعداد لتنفيذ مبادرة/ أداة السياسة

تركز هذه الخطوة على إنجاز جميع المهام التي يمكن أن تعين على تمكين تنفيذ مبادرة السياسة العامة. يوصى بإنجاز جميع المهام التالية قبل الإطلاق الرسمي لأي سياسة، وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى مهام إضافية وذلك اعتماداً على تصميم مبادرة/ أداة السياسة العامة المعنية تحديداً.

- التواصل مع الأطراف المعنية: بشكل عام، تتطلب السياسة العامة مشاركة العديد من الجهات المعنية المختلفة، ومن المهم الاتفاق مع هذه الأطراف في وقت مبكر لضمان التنفيذ الناجح لأي سياسة . ويتضمن ذلك الاتصالات الداخلية على مستوى الجهة، والاتصالات الخارجية مع الجهات والمؤسسات الأخرى، والقطاع الخاص، والمواطنين والمستهلكين عندما تقتضي الحاجة ذلك. كما يتعين أيضا مراجعة فئات الجهات المعنية وأدوارها، (مع توعيتهم حول تلك الأدوار وكيف يمكن أن تؤثر مبادرة/ أداة السياسة عليهم) جنباً إلى جنب مع خطة التنفيذ النهائية.
- رفع مستوى الوعي العام: أحد أكبر المخاطر التي يمكن أن تسبب مشاكلاً أثناء التنفيذ تتمثل في عدم وجود فهم مشترك بين صفوف الجمهور العام حول التغييرات القادمة. وعلى هذا النحو، فإن وضع خطة إعلامية و/أو ترويجية لزيادة الوعي ضمن المجتمعات المحلية ذات الصلة قبل إطلاق مبادرة/ أداة السياسة يعد أمراً مهملًا
 - **إرساء حوكمة مبادرة/ أداة السياسة**: قد تتطلب بعض مبادرات/ أدوات السياسات تشكيل لجان، بينما قد تتطلب أخرى تشكيل فرق عمل أو قطاع أو إدارة. بغض النظر عن المتطلبات، هناك حاجة للانتهاء من تشكيل الحوكمة المطلوبة للتنفيذ قبل إطلاق مبادرة / أداة السياسة العامة ؛
- تقديم وتأكيد متطلبات التنفيذ: سيتم الانتهاء من جميع المتطلبات المحددة لمرحلة ما قبل الإطلاق لضمان التنفيذ الفعال. ويشمل ذلك أيضا مهام أخرى؛ مثل الفعال. ويشمل ذلك أيضا مهام أخرى؛ مثل الحصول على مقترحات من المتعهدين أو الموردين.

5.2 إطلاق مبادرة/ أداة السياسة وتنفيذها

يتعين تقديم الخيار المعتمد وفقا لحطة التنفيذ وخطة المراقبة والتقييم وأي خطط أخرى تم إعدادها للحد من المخاطر. وقد تم استعراض جميع هذه الخطط بمزيد من التفصيل في الأجزاء السابقة من هذا الدليل

إدارة المخاطر ٥------

هناك حاجة لإدارة المخاطر التي تم تحديدها خلال مرحلة تقييم التأثيرات، والتصميم بعد تنفيذ مبادرة السياسة العامة. على أنه يتعين توفير سجلات وبطاقات المخاطر وجعلها في متناول جميع الأطراف المعنية الرئيسية المسؤولة عن التنفيذ. يتوقع أن تأخذ خطة التنفيذ في اعتبارها أفضل الطرق الممكنة للتخفيف من هذه المخاطر، مع توفير خطط موثوقة خلال هذه المرحلة للمكلفين بتحقيق الإنجاز.

مراقبة الأداء

بمجرد إطلاق السياسة العامة، يتعين الإعلان بوضوح عن تنفيذها ومراقبة أدائها بشكل فعال. هذا الإجراء يسهم في تحسين الأداء وتتبع البيانات المتعلقة بالمبادرة، مما يعتبر ضرورياً لإجراء تقييم موثوق ومفصل في الوقت المناسب، كما ويستعرض **الفصل السادس** المزيد من المعلومات.

رفع التقارير

كجزء من مرحلة التنفيذ، يتعين على الجهات إرسال تقارير حول آخر المستجدات إلى الأطراف المعنية بانتظام.

رفع التقاربر







الفصل السادس: المراقبة والتقييم

الفصل السادس: المراقبة والتقييم



| | الشكل 36: نبذة عامة حول مرحلة المراقبة والتقييم ① |
|------------|--|
| | ألمراحل خطوات دورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة |
| | 1 > إعداد الأجندة |
| 9 d 9 d | 2 > تقييم التأثيرات، والتصميم |
| | 3 > التنفيذ |
| | 4 > المراقبة والتقييم |
| | كيف نتأكد من أن هذه الطريقة هي الأفضل؟ |
| | 4.1 مراقبة تنفيذ مبادرة/ أداة السياسة |
| | 4.2 تقییم مبادرة/ أداة السیاسة |

لا يعتبر تنفيذ مبادرة السياسة العامة نهاية الدورة. فبمجرد تبنيها، من المهم رصد التأثيرات التي تنطوي عليها هذه المبادرة / الأداة، وتقييم تأثيرها العام في الوقت المناسب. على أن الخطوة الرابعة والأخيرة تستهدف تزويد صانعي مبادرات/ أدوات السياسات بتحليل موضوعي ومخرجات تساهم في إثراء عملية صنع القرار مستقبلاً.

ضمن دورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة، نلاحظ أن المراقبة والتقييم يلعبان دورين متميزين، ولكنها مترابطين (الشكل 37). بشكل عام، نجد أن المراقبة عملية مستمرة في طبيعتها، في حين تتم التقييمات الكاملة في المراحل الرئيسية لدورة.



سيستعرض الجزء المتبقى من هذا الفصل الإرشاد والتوجيه ونبذة عامة حول مختلف الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها لمساعدة واضعي مبادرات/ أدوات السياسات في أعمال المراقبة والتقييم التي يتولونها. ينقسم الفصل إلى جزأين أساسيين:

- مراقبة تنفيذ مبادرة/ أداة السياسة
 - تقييم مبادرة/ أداة السياسة

قبل تصميم استراتيجية المراقبة والتقييم، من الضروري اعتبار الغرض من هذه الاستراتيجية وأهميتها لدورة إعداد وتقييم أدوات تنفيذ السياسة العامة الأوسع نطاقاً. إن هذا الأمر يساعد على توفير إطار يمكن في ضوئه تخطيط أنشطة المراقبة والتقييم اللازمة، وضمان تكييفها وتعديلها لتتلاءم مع مواصفات مبادرة السياسة قيد التقييم.

ما أهمية تقييم مبادرة/ أداة السياسة العامة؟

يعد تقييم مبادرات / أدوات السياسة العامة جزءاً حيوياً لعملية الإعداد والتطوير لأنه يتيح لصانعي مبادرات / أدوات السياسات والجمهور الأوسع نطاقاً فهم تأثير التغييرات وإدراج الدروس المستفادة في قاعدة الأدلة المستخدمة لإعداد مبادرات/ أدوات السياسات المستقبلية. إن وجود برنامج راسخ لتقييم مبادرة/ أداة السياسة العامة إلى نتيجتين رئيسيتين: تحسين التعلم (فعالية الدروس المستفادة) وتعزيز المساءلة.



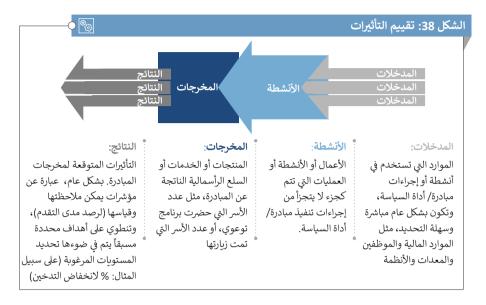
🥱 التعلم: من خلال المراقبة والتقييم، يمكن لواضعي مبادرات السياسات قياس ما إذا كانت المبادرة (التي يتم تنفيذها) تؤدي إلى التأثيرات المتوقعة أم لا. في المراحل المبكرة من تنفيذ مبادرة السياسة، يمكن أن يعين التعلم على تكييف وتعديل تصميم/ نموذج مبادرات السياسة لتحسين وظائفها وأدائها. وفي بعض الحالات، يتم إجراء مشاريع تجريبية لمبادرة السياسة العامة لاختبار تصميم مبادرة السياسة في بيئة مراقبة، ويمكن للدروس المستفادة من المشروع التجريبي أن يسترشد بها في إعداد مبادرات أوسع نطاقاً. من المهم الاستفادة من المبادرات الناجحة وغير الناجحة على حدٍ سواء ، حيث يمكن استسقاء رؤى من كلتاهما تنطوي على فائدة للمبادرات المستقبلية.



المساءلة: إن تقييم مبادرة السياسة العامة يساعد على مساءلة الحكومة والقطاع العام بشأن التغييرات التي أجروها. وهذا يشمل ضمان إنفاق الأموال الحكومية بطريقة حكيمة وشفافة وتحقيق مبادرات السياسات للنتائج التي صممت من أجلها. من خلال تقييم نتائج المبادرة، يمكن للحكومة أن تثبت أنها تعمل من أجل المصلحة العامة وإحاطة الجمهور بالنتائج التي تحققها؛ مما يساعد بدوره على بناء الثقة بين الحكومة والجمهور وتعزيز الامتثال ولك نتيجة اطلاع الجمهور على الغرض من المبادرة ونتائجها.

ما هو التقييم الناجح لمبادرة/ أداة السياسة العامة؟

يؤدي التقييم الناجح لمبادرة/ أداة السياسة العامة إلى تقييم شامل لتأثيرات المبادرة، ويحدد ما يمكن تعلمه من تصميمها وتنفيذها. بغية إعداد هذا التقييم، من الضروري مراقبة المبادرة طوال مراحل تنفيذها، من المراحل المبكرة إلى مرحلة إجراء التقييم. على أن إجراءات المراقبة والتقييم الفعالة يتمخض عنها رؤى على مستوى المراحل العديدة لنموذج المبادرة المنطقى (الشكل 38).



يتوقع من المراقبة والتقييم الفعالين أن يكونا كفيلين بتقييم الأبعاد المختلفة للمبادرة. هناك العديد من الأبعاد الممكنة المختلفة، ويتعين على صانعي مبادرات/ أدوات السياسات اختيار تلك الأكثر صلة بسياساتهم تحديداً، على أن تتضمن جميع التقييمات في إمارة أبوظبي ما يلي على أقل



الصلة وتتمحور حول تقييم مدى استيفاء الأهداف والتصميم للاحتياجات والمشاكل المستهدف معالجتها، الأمر الذي يتطلب مراجعة أهمية المبادرة من خلال إعادة تقييم فائدتها وفعاليتها في معالجة المشكلة المحددة في وقت التقييم وتأثيرها على (الوضع المستهدف مستقبلاً)مع مرور الوقت، قد تتغير الظروف العامة؛ وبالتالي قد تكون المشاكل التي تم تحديدها في البداية قد تغيرت أيضاً (مقارنة بالوضع السابق خلال تصميم مبادرة/ أداة السياسة). على أن تحليل أي تفاوت (عدم تلائم) بين الحاجة وقت التقييم وأهداف مبادرة/ أداة السياسة العامة سيعين على تحديد صلة وأهمية مبادرة/ أداة السياسة قيد التقييم؛



الفعالية تكمن في قدرتها على ربط مبادرة السياسة العامة بأهدافها المرجوة من خلال تقييم مدى نجاح المبادرة في تحقيق هذه الأهداف أو التقدم باتجاهها. يمكن استخدام الأهداف التي تم تحديدها خلال مرحلة إعداد الأجندة كمؤشرات أداء رئيسية.



الكفاءة تكمن في قدرتها على تقدير التكاليف التي تنطوي عليها مبادرة السياسة العامة والتغيير الفعلى الذي حققته. ويمكن تقييم ذلك من خلال تحليل التكاليف مقابل الفوائد والمزايا المتعلقة بمبادرة السياسة العامة ومقارنتها بالتغييرات الفعلية التي أدت إليها؛ سواءً أكانت إيجابية أو سلبية.



التأثيرات (قيمة مضافة)، لتقييم التأثيرات الفعلية مقابل تلك المقدرة خلال مرحلة تقيم التأثيرات في دورة إعداد مبادرة/ أداة السياسة. على أن تجاوز مقدار التأثيرات الإيجابية المقدرة (الفوائد والمزايا) يعد نجاحاً، في حين أن تجاوز مقدار التأثيرات السلبية (التكاليف) يشير إلى احتمال التقليل من شأنها خلال دورة إعداد مبادرة/ أداة السياسة (أي أنه تم تقدير التكاليف بشكل أقل من الأرقام الواقعية)

على سبيل المثال: بعض الأسئلة الرئيسية التي يمكن أن تستجيب لها (أو تجيب عليها) عملية تقييم مبادرة/ أداة السياسة بالعامة:

- كيف تعمل المبادرة عملياً مقارنة بالطريقة التي صممت للعمل بها.؟
- ما المجموعات الأكثر تأثراً بالمبادرة، وما المجموعات الأقل تأثراً بها؟
 - هل يتم تنفيذ مبادرة السياسة في حدود الميزانية المرصودة لها؟
 - ما مدى تأثر مختلف الأطراف المعنية بتأثيرات المبادرة؟
- ما التحسينات التي يمكن إجراؤها لدعم السياسة وإعانتها على تحقيق نتائج أفضل أو الحد من العواقب غير المقصودة؟

يتعين اعتبار مراحل وأبعاد المبادرة وتأثيراتها المستهدفة عند صياغة استراتيجية المراقبة والتقييم. على أن جميع الأجزاء الأخرى للإستراتيجية ومتطلبات البيانات ستتحدد وتتضح من خلال الفهم الواضح لسيناريو النجاح المتوقع للمبادرة على مستوى المراحل والأبعاد المختلفة.

6. 1 مراقبة مبادرة/ أداة السياسة

تعد مراقبة مبادرة السياسة العامة الأساس الذي يستند إليه تقييم مبادرة/ أداة السياسة، حيث يعتمد التقييم المناسب على ملائمة البيانات موثوقية المعلومات. يكمن أحد أهداف المراقبة في فحص التغييرات التي حدثت منذ تنفيذ المبادرة. بشكل عام، يوصى بملاحظة وتوثيق الجوانب التالية:

التنفيذ: مدى دقة تنفيذ الخطة (كما أُعدت خلال مرحلة تقييم التأثيرات، والتصميم) ؛

التطبيق: مدى تحقيق مبادرة/ أداة السياسة لأهدافها والطرق التي من خلالها حفزت المبادرة وشجعت على التغريب

الامتثال والتنفيذ: مستوى امتثال الأطراف المعنية المشاركة ٤

⁾ **المعلومات السياقية:** معلومات إضافية قد لا تكون مرتبطة بالمبادرة مباشرة، ولكنها توفر سياقاً أوسع (على سبيل المثال: النمو الاقتصادي والتقنيات الجديدة).

هناك العديد من الخطوات المهمة التي يتعين اتباعها لضمان مراقبة مبادرة السياسة العامة بشكل فعال ولضمان توفر البيانات الصحيحة اللازمة للتقييم. فيما يلى مزيد من التفاصيل حول هذا الأمر.

إعداد الخطة بشكل مبكر

من المهم وضع خطة يتم في ضوئها مراقبة مبادرة السياسة العامة في وقت مبكر لضمان نجاح التقييم، على أن تتلاءم (خطة المراقبة) مع أهداف مبادرة السياسة العامة؛ بحيث تكون البيانات التي يتم جمعها ذات صلة بالأهداف المرصودة للمبادرة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه الخطط في الفصل الخامس.

تحديد متطلبات البيانات

من الضروري جمع بيانات مرجعية قبل تنفيذ مبادرة السياسة، بحيث يمكن قياس تأثيرات المبادرة مقابل الأداء السابق وذلك قبل تبي المبادرة، الأمر الذي يمكّن واضعو السياسات من مقارنة البيانات ومقاييس الأداء لمبادرة السياسة الجديدة مع النتائج السابقة؛ لقياس تأثير المبادرة مقارنة بسيناريو عدم وجود مبادرة. من الضروري ملاحظة أهمية مراقبة مبادرة السياسة العامة خلال التنفيذ وبعده. إن جمع البيانات خلال التنفيذ يتيح لصانعي مبادرات/ أدوات السياسات رصد وتحديد التأثيرات الأولية للمبادرة، وقياس كيفية أداء المبادرة خلال دورة حياتها؛ بما يمكّن من تحديد الإطار الزمني للمبادرة. من شأن ذلك تحديد مقدار الوقت الذي تستغرقه المبادرة "لتوسيع نطاقها" وتشغيلها (الأولي) ومعدلات الامتئال. إن الاستمرار في مراقبة المبادرة بعد تنفيذها يعد أمراً أساسياً لفهم مدى نجاح المبادرة على المدى الطويل، بما في ذلك ما إذا كانت التأثيرات الأولية للتنفيذ تصبح أقل حدة بمضى مراحل (دورة حياة) السياسة وما إذا كانت هناك أي استجابات سلوكية طويلة الأمد للمبادرة أم لا.

اختيار البيانات ذات الصلة -

يعتمد نوع وكمية البيانات المطلوب جمعها على نوع المبادرة والمؤشرات التي تم تحديدها في مرحلة تقييم التأثيرات، والتصميم لدورة مبادرة/ أداة السياسة العامة. هناك فئتان رئيسيتان من البيانات التي يمكن جمعها لتعزيز تقييم السياسات:

الشكل 39: أنواع البيانات العامة البيانات الوعية البيانات الوصفية، ويتم جمعها من خلال عدة طرق، مثل المقابلات والملاحظات ومجموعات المناقشة المتخصصة. في الاستبانات، أو النماذج، أو التجارب أو القياسات. هذه البيانات حين يمكن تحويل هذه البيانات إلى قيمة عددية، إلا أن تحليلها المقارنة. الممكن أن يكون أكثر صعوبة. مكن أن يكون أكثر صعوبة.

مثال: ملاحظات الاستبيانات، ووفائع مجموعات المناقشة التجارية، ونتائج التجارب، والبيانات الإدارية (التي تم جمعها من المخصصة والردود على الاستبيانات.

إن جودة البيانات المسجلة التي يتم تسجيلها لها تأثير مباشر على جودة تقييم المبادرة، وبالتالي الاستنتاجات - التي يمكن استخلاصها - المتعلقة بفعالية مبادرة/ أداة السياسة. لذلك من المهم جداً جمع بيانات دقيقة وكاملة وذات صلة. ومن المهم أيضاً الرجوع إلى الفصل الخامس، إذ أنه يتضمن مزيداً من المعلومات حول خطط المراقبة والتقييم. يمكن جمع البيانات باستخدام عدد من الأساليب والأدوات المختلفة. ففي بعض الحالات، يمكن لبيانات المراقبة القياسية استيفاء احتياجات البيانات اللازمة لتقييم مبادرة/ أداة السياسة. بشكل عام، نلاحظ أن هذه البيانات كمية في طبيعتها وتستخدم لتتبع تنفيذ مبادرة السياسة العامة. وبيين الجدول 7 أدناه بعض الطرق التي يمكن من خلالها جمع بيانات المراقبة القياسية.

| | بيانات المراقبة | 🔾 🛈 الجدول 7: أنواع |
|---|--|---------------------------|
| 1 | الاستخدامات | نوع البيانات |
| | تقييم ما إذا كانت المبادرة تصل إلى السكان المستهدفين | الأفراد المستخدمون للخدمة |
| | تقييم ما إذا تنفيذ المبادرة قد تم على النحو المنشود | بيانات المعالجة |
| | تقييم ما إذا كانت المدخلات المطلوبة تستوفي التوقعات مع تأكيد صحة افتراضات المتطلبات | بيانات الإدخال |
| | تقييم ما إذا كان البرنامج قد قدم المخرجات المستهدفة | بيانات الإخراج |
| | قياس المزايا الناتجة من تحقيق المخرجات/النتائج | بيانات المحصلات/ النتائج |

في بعض الحالات، يمكن لبيانات المراقبة القياسية استيفاء احتياجات البيانات اللازمة لتقييم مبادرة/ أداة السياسة. ومع ذلك، ففي الحالات التي تكون فيها معلومات المراقبة المنتظمة غير كافية، يتعين استخدام الدراسات الاستقصائية أو الاستبيانات المعدة خصيصاً للحصول على البيانات والمعلومات الاستخبارية (المعلومات المتعلقة بالأعمال) اللازمة. عند تصميم الاستطلاعات، من المهم مراعاة النقاط التالية:

○ توضيح الغاية أو الهدف من الاستبيان بوضوح، والمجموعة المستهدفة وطريقة الاستبيان الأكثر ملاءمة للمجموعة المستهدفة؛
 △ تحديد نوع البيانات المطلوبة لتجميعها. هناك خمسة أنواع رئيسية من البيانات كما هو موضح في الجدول 8؛

| ع بيانات الاستبيان | 🥎 🛈 الجدول 8: أنوا |
|---|--------------------|
| المعلومات التي يتم جمعها | نوع البيانات |
| معلومات واقعية حول المشاركين في الاستبيان، مثل العمر | منطقية ك |
| ما هو مستوى المعرفة عند المشاركين حول موضوع معين ووعيهم بمبادرة السياسة العامة | معرفية 🏠 |
| آراء ومعتقدات وقيم ومشاعر المشاركين | متعلقة بالمواقف |
| ما يفعله الناس أو يستهدفون القيام به وكيف تغير ذلك بعد المبادرة | سلوكية ٥٥ |
| تفضيلات الخيارات المختلفة والنتائج | تفضيلية 🗸 |

تشمل الدراسات الاستقصائية والاستبيانات مجموعة واسعة من استراتيجيات جمع البيانات. بشكل عام، تتضمن بيانات الاستبيان جمع معلومات إخبارية من السكان ووضع استنتاجات بناءً على نتائج مجموعة العينة. من المهم أن يكون لأي استبيان يتم إجراؤه حجم عينة تمثيلي يمكن استخلاص استنتاجات راسخة منه. ويقدم **الجدول 9** أدناه بعض الأمثلة على الطرق المختلفة لجمع البيانات من الاستبيانات.

|) | الجدول ا | و: تقنیات تح | نديد العينات |
|--------------|---------------|--------------|---|
| الطريقة | | | التعريف |
| أخذ عينات عن | شوائية | 2 | الاختيار العشوائي للأفراد (عن طريق الكمبيوتر)، على أن يكون للمشاركين فرص متساوية لاختيارهم |
| أخذ عينات طب | بقية | | تقسيم السكان إلى مجموعات، ثم اختيار عينة احتمالية من كل مجموعة |
| أخذ عينات عن | نقودية | 0% | اختيار المجموعات باستخدام طريقة الاحتمال واختيار الأفراد ضمن المجموعات |
| أخذ عينات مت | تعددة المراحل | \bigcirc | مزيج من طرق أخذ العينات |
| | | | |

جمع البيانات ذات الصلة ⊙

هناك العديد من الطرق لجمع البيانات النوعية عند تقييم مبادرة السياسة العامة، ويمكن أن تضيف هذه المعلومات سياقاً وفارقاً بسيطاً إلى البيانات الكمية المحددة. وبيين الجدول 10 أدناه عدة آليات مختلفة يمكن لواضعي مبادرات / أدوات السياسات استخدامها عند البحث عن البيانات النوعية.



عند إجراء المقابلات أو غيرها من أشكال جمع البيانات النوعية، من المهم هيكلة الأسئلة وتنظيمها بطريقة تناسب احتياجات الجمهور المستهدف والتي تسعى للحصول على الأفكار الملاثمة للتقييم. وعليه، يتعين إعداد الأسئلة بعناية واختبارها قبل طرحها على المشاركين المستهدفين. يلقي **الجدول 11** الضوء على بعض الأنواع الرئيسية للأسئلة التي يمكن استخدامها من قبل المحاورين:

| | 🕡 الجدول 11: أنواع الأسئلة | |
|----------------------------|--|----------------|
| نوع البيانات | ِمات التي يتم جمعها | المعلو |
| هيكلية/ منظمة | الأسئلة ذات الخيارات المحددة التي تطرح على المشاركين. يمكن استخدام هذه الأسئلة لاختيار الإجابات، تصنيف الأسئلة والحصول على أرقام احصائية بسيطة | Ø [®] |
| غير هيكلية/ منظمة | أسئلة مفتوحة لتلقي إجابات تفصيلية، حيث أنها تتيح للمشاركين حرية كتابة إجاباتهم الخاصة، وهي قد تتبع نهج الأسئلة المغلقة لجمع رؤى حول موضوع ما. | |
| هیکلیة/ منظمة بشکل جزئي | زيج من الأسئلة المفتوحة والمغلقة من أجل الحصول على إجابات محددة ع تمكين المشاركين من شرح وجهة نظرهم. | م م |

تتمثل الخطوة التالية، بعد تحديد المعلومات والبيانات والمعلومات الاخبارية المختلفة اللازمة لإجراء تقييم راسخ للمبادرات، في تحديد وتقييم مختلف الأطراف المعنية التي ستحتاج الجهة للتفاعل معها من أجل جمع هذه المعلومات والرؤى.

تحديد الجهات المعنية ذات الصلة

تمتلك الأطراف المعنية دوراً رئيسياً يتمثل في في مراقبة وتقييم مبادرة السياسة العامة، بدءاً من جمع البيانات إلى استخدام التقييم لإعداد مبادرات/أدوات السياسات المستقبلية. من المهم تحديد الأدوار التي سيؤديها كل طرف معني، عند وضع خطة المراقبة، في التقييم الشامل قيد الإجراء، وأهدافه خلال معالجة المبادرة ومهاراته وقدراته. ببين الجدول 12 أمثلة لأنواع الأطراف المعنية المشاركة في عملية المراقبة والتقييم.

| (i) | الجدول 12: أنواع الأطراف المعا | نية | |
|---|---|---------------------|--|
| | | | |
| نوع الطرف المعني | الوصف | طرف داخلي/ خارجي | المهارات والقدرات |
| معد (القائم على إعداد) مبادرة السياسة | الجهة الطالبة المسؤولة عن إعداد المبادرة | داخلي | تقييم ومراجعة المبادرة حسب الحاجة |
| الطرف المعني بجمع البيانات | أعضاء الجهة الطالبة أو فريق التنفيذ المسؤول عن تسجيل البيانات وتتبعها خلال تنفيذ المبادرة | داخلي | القدرة على القيام بالتحليل الإحصائي الأساسي الآلية المتاحة لتسجيل البيانات المباشرة القدرة على تقديم إحاطة حول نتائج البيانات بشكل منتظم |
| الأطراف المعنية بالمساءلة الحكومية | أطراف تابعة للحكومة، تستهدف معرفة ما إذا كانت المبادرة فعالة وما إذا كانت المتطلبات ضرورية أو لا. | داخلي | قياس التقييم لضمان الاستخدام السليم للوقت والموارد القدرة على تقديم ملاحظات حول التغييرات المحتملة |
| المتأثرون بالمبادرة | أفراد الجمهور المتأثرين مباشرة بمبادرة السياسة العامة | خارجي | القدرة على توفير البيانات بشكل منتظم |
| الجمهور العام | أفراد الجمهور المهتمين بكيفية سن مبادرات السياسات الحكومية وتنفيذها. | خارجي | إتاحة الفرصة للجمهور وتمكينهم من اقتراح التحسينات. |
| صانعو السياسات المستقبلية | أولئك الذين سيستفيدون من الدروس المستخلصة من مبادرات السياسات السابقة لإثراء التغييرات المستقبلية | كلاهما | تعزيز صنع مبادرات السياسات المستقبلية نتيجة الدروس المستفادة من المبادرات السابقة |
| | السابقة لإثراء التغييرات المستقبلية | | المبادرات السابقة |

6.2 تقييم مبادرة/ أداة السياسة

- 1. عند إجراء تقييم مبادرة/ أداة السياسة العامة، من المهم أن يكون هناك فهم واضح للغرض من التقييم وما المطلوب لتحقيق الأهداف أو المخرجات المحددة مسبقا. يتم تحديد نطاق التقييم من خلال تحديد الغرض الرئيسي من المراجعة وما المطلوب لضمان إجراء التقييم بنجاح. أهداف تحديد نطاق التقييم:
 - فحص قاعدة الأدلة المتوفرة
 - 3. تحديد الغرض من التقييم
 - 4. اختيار نوع التقييم المطلوب

تختلف أهداف التقييم وذلك استناداً إلى مبادرة/ أداة السياسة المعنية تحديداً والأهداف العامة لهذه الممارسة. تم مناقشة هذه الخطوات بمزيد من التفصيل أدناه:

فحص قاعدة الأدلة المتوفرة

إن الفهم الشامل والكامل ل مبادرة/ أداة السياسة العامة يعد أمراً ضرورياً لأي تقييم. وتبدأ عملية تحديد نطاق التقييم بتحديد صانعي مبادرات السياسات لكيفية توقع نجاح مبادرة/ أداة السياسة، والسياق الأوسع نطاقاً لعمل مبادرة/ أداة السياسة، وتحديد الفجوات أو نواحي الضعف في قاعدة الأدلة. مبادرة/ أداة السياسة، وتحديد الفجوات أو نواحي الضعف في قاعدة الأدلة. عند تحديد الفجوات في قاعدة الأدلة، يمكن لواضعي مبادرة/ أداة السياسة أن يفهموا الأسئلة التي يتوقع من التقييم الإجابة عليها بشكل أفضل.

تحديد الغرض من التقييم

ومن شأن التقييم الناجح أن يحدد بوضوح الأسئلة التي يُستهدف الإجابة عليها، وكيف ستستخدم هذه الإجابات في وضع السياسات مستقبلاً. ويتضمن ذلك تحديد من سيستخدم نتائج التقييم ومتى. هناك عدة طرق مختلفة يمكن من خلالها استخدام التقييم، تتضمن:

- 🤉 توضيح تأثير المبادرة على عامة الجمهور.
 - 🤇 تحديد المخاطر.
- ⁾ قياس التقدم الذي تم احرازه نحو تحقيق الفوائد والمزايا المرجوة.
- إثراء عملية صنع القرار مستقبلاً من خلال استنادها إلى معلومات موثوقة (على سبيل المثال، التغييرات التنظيمية ، التنفيذ الأوسع نطاقاً).
 مشاركة الأطراف المعنية.

من المهم أيضاً مراجعة الأهداف والمستهدفات المحددة التي تم تحديدها خلال مرحلة تصميم مبادرة/ أداة السياسة العامة، حيث إنها تساهم كثيراً في تحديد نطاق التقييم.

اختيار نوع التقييم المطلوب

هناك ثلاثة أنواع شاملة لعمليات التقييم: المعالجة والتأثيرات والقيمة مقابل المال، على أن كل نوع منها مصمم لإنشاء معلومات ونتائج مختلفة، ويتعين استخدام كل منها في مراحل مختلفة خلال دورة حياة السياسة العامة. يستعرض ال**جدول 1**3 وصفاً لكل نوع من أنواع التقييم.

| | (الجدول 13: أنواع التقييم | | |
|-----------------------------|---|--|--|
| واع التقييم | أهداف التقييم | أسئلة للإجابة عليها | |
| نقييم المعالجة | ما الذي يمكن تعلمه من طريقة إنجاز التقييم؟ | هل تم إنجازه حسب كما هو مخطط؟ هل كان والأداء كما هو مخطط؟ هل كان للسياق تأثير على كيفية الإنجاز؟ كيف يمكن تحسين الإنجاز مستقبلاً؟ | |
| تقييم التأثيرات | ما الفرق الذي أحدثته المبادرة | هل حققت النتائج المتوقعة؟ هل كان للمبادرة دور حاسم في تغيير النتائج؟ هل يمكن تكرار المبادرة؟ | |
| تقييم القيمة مقابل المال | هل كانت المبادرة فعالة القيمة بالمقارنة مع استخدامها للموارد العامة | هل كانت المبادرة فعالة من حيث التكلفة؟ ما هي التكاليف والفوائد/ المزايا التي تنطوي عليها المبادرة؟ كيف يمكن مقارنة المبادرة بالبدائل الأخرى؟ | |

هناك عدة عوامل يتعين مراعاتها عند اختيار نوع التقييم الأنسب. ويتمثل أهم هذه العوامل في التوقيت، إذ أن طول المدة الزمنية التي تم تنفيذ المبادرة خلالها يحدد نوع التقييم الأنسب. في معظم الحالات، يتعين إجراء "تقييم "التأثيرات" أو "القيمة مقابل المال" بعد تنفيذ السياسة بعدة سنوات.

على أن اختيار نوع التقييم يعتمد أيضا على حالات عدم اليقين والافتراضات في قاعدة أدلة المبادرة، واحتياجات الأطراف المعنية المشاركة في اختيار طرق إدارة التوقعات والاتفاق على الأهداف. إن ذلك سيساهم في إدارة التوقعات وضمان استيفاء التقييم النهائي لاحتياجات تلك الأطراف المعنية.

كما أن اختيار نوع التقييم يستوجب اعتبار الوقت والموارد المتاحة لإجراء ذلك التقييم. وتتفاوت أنواع التقييم من حيث الوقت وكثافة الموارد، ويتعين على صانعي السياسات التحلي بالمنطقية بشأن القدرات المتاحة لإجراء التقييم المعنى.

إجراء التقييم

عند إجراء التقييم، من المهم مراعاة وجود العديد من المنهجيات المختلفة التي يمكن تطبيقها. يمكن استخدام منهجيات مختلفة لتناسب نوع التقييم (تقييم المعالجة، تقييم التأثيرات وتقييم القيمة مقابل المال، بكميات متفاوتة من الوقت ومتطلبات الموارد. فعلى سبيل المثال، يتعبن أن يستفيد تقييم "المعالجة" وتقييم "التأثيرات" من المقابلات، مجموعات المناقشة المتخصصة، الاستبيانات، مراقبة الأداء، والدراسات الراصدة (القائمة على الملاحظة). ولكل منها مزاياها ومقيّداتها الخاصة (الجدول 14).

| | ● () الجدول 14: منهجيات التقييم | |
|--|---------------------------------|---|
| العوانق | المزايا | طريقة التقييم |
| مكثفة الوقت، ليست كمية | تتيح السياق | المقابلات/ مجموعات المناقشة المتخصصة |
| من الصعب تعميم النتائج | تفصيلية | دراسات تقييمية للمقارنة |
| أقل تفصيلاً، يمكن للمسائل المتعلقة بمعدل الاستجابة أن تحد من قابلية التعميم | مفيدة للتحليل الإحصائي | الاستبيانات |
| يمكن أن تكون غير مريحة للمشاركين والموظفين | تكلفة متدنية، سريعة | مراقبة المخرجات |
| "تأثير هوثورن": يمكن أن يتصرف المشاركون بشكل مختلف لأنهم يدركون أنهم تحت الملاحظة | تتيح فهم التجارب الفردية | دراسات راصدة |

غالباً ما يستخدم تقييم التأثيرات، الذي يبحث حول العلاقات والروابط السببية الناتجة عن المبادرة، الدراسات التجريبية أو شبه التجريبية. تستخدم هذه الأنواع من التقييم طرقاً متعددة مثل التجارب العشوائية الخاضعة للمراقبة (RCTs) أو تحليل الفروق في الاختلافات، أو تصميم انقطاع الارتداد. تعد هذه الطرق دقيقة أكاديمياً، وعند تصميمها بشكل صحيح، يمكن أن توفر قاعدة أدلة راسخة لتقييم فعالية مبادرة/ أداة السياسة.

ومع ذلك، فإنها تتطلب قدراً كبيراً من الوقت والموارد لإنجازها، مع مشاركة خبراء متخصصون يقومون بأبحاث تتطلب مهارة عالية. في كثير من الأحيان ، يتعذر (أو قد لا يمكن من الناحية الاخلاقية) تقسيم المشاركين إلى مجموعات تجريبية وخاضعة للمراقبة، وقد لا تكون البيانات متاحة لإجراء الدراسة بطريقة تؤدي إلى نتائج غير متحيزة يمكن التحقق منها.

نشر النتائج

يعد نشر نتائج التقييم وإحاطة الأطراف المعنية بها خطوة أساسية لضمان التحسين المستمر لصنع مبادرة/ أداة السياسة العامة، وتمكين الاستجابة المبكرة لأي مسائل أو نتائج غير مستهدفة تم تحديدها. من المهم بناء ثقافة تقييم القطاع العام؛ الأمر الذي يشجع التفكير والتعاون والمراجعة والشفافية.

تحديد الجمهور المستهدف —

يعتمد هيكل ومستوى التفاصيل ومعدل تكرار مرات الإفادة بشأنها على الجمهور وطبيعة **مبادرة/ أداة** السياسة. على سبيل المثال، قد تتطلب التقارير المعدة لفريق التنفيذ تفاصيلاً أكثر مقارنة بالتقارير المعدة لكبار المسؤولين أو القيادة التنظيمية.

وعليه، من المهم فهم الفرق بين الأطراف المعنية المباشرة وغير المباشرة، حيث إن استخدامهم للنتائج سيختلف اختلافاً كبيراً. لأغراض التقييم، عادة ما تتولى الأطراف المعنية المباشرة عملية إعداد، تنفيذ أو فحص مبادرة السياسة العامة والاستفادة من التقييمات في تحسين، تصميم، تنفيذ أو تقييم فعالية النتائج. في حين أن الأطراف المعنية غير المباشرة تشارك في عملية التشاور أو المراقبة خلال إعداد المبادرة.

وكما تم مناقشته سابقاً في هذا الفصل، هناك العديد من المستخدمين النهائيين لتقارير التقييم ونتائجه، إذ إنهم - باختلاف مجموعاتهم - يستفيدون من المهم تصميم الوسائط من نتائج التقييم بطرق مختلفة. وعليه، قد لا يكون التقرير الكتابي القياسي الموجز أفضل خيار للنشر لجميع الحالات. من المهم تصميم الوسائط المستخدمة لعرض النتائج بناءً على الأطراف المعنية المستهدفة، مثل استخدام التقارير الموجزة (صفحة واحدة) أو الرسوم البيانية أو مجموعات الشرائح المختصرة.

هناك عدة طرق مختلفة لإعداد تقرير موجز عال الجودة، ويتعين على صانعي السياسات اختيار أفضل وسيلة للمبادرة المعنية. على أن يتضمن التقرير ما يلى (كحد أدنى):

- (الأهداف المرجوة من مبادرة/ أداة السياسة؛
- ل تفاصيل حول كيفية أداء مبادرة السياسة العامة عملياً
- موجز النتائج، وأداء المؤشرات مقابل الأهداف المحددة مسبقا
- لَى استنتاجات عامة في ضوء النتائج، والتي يمكن أن تكون أياً مما يلي:
- عدم الحاجة لإجراء تغييرات على مبادرة/ أداة السياسة، ويتعين أن تستمر حسب المخطط
 - - الحاجة لاتخاذ بعض الإجراءات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة
 - - الحاجة لمراجعة السياسة بسبب التأثيرات غير المواتية (السلبية)
 - - قد تكون هناك حاجة لإلغاء مبادرة/ أداة السياسة.

في حال كانت هناك حاجة لمزيد من المعلومات أو التفاصيل لفهم أفضل الطرق لإيجاز نتائج التقييم، يتعين على مسؤولي السياسات مشاركة الأطراف المعنية وأن يتأكدوا من تفضيلات أو احتياجات كل طرف تحديداً.

التقييم

التقييم

خلال مرحلة المراقبة والتقييم، هناك فرصة للتواصل مع مكتب أبوظبي التنفيذي وإشراكه للحصول على التوجيه والإرشاد بشأن ممارسات وتقنيات المراقبة والتقييم.



التشاور مع الدوائر ذات الصلة بشأن طرق المراقبة التي يتعين تطبيقها اعتبار عقد جلسات متابعة مع الأطراف المعنية الرئيسية لفهم تجربة تقديم مبادرة/ أداة السياسة على أرض الواقع

إحاطة الدوائر والأطراف المعنية بتأثيرات مبادرة/ أداة السياسة، والتشاور معهم للحصول على الملاحظات والتحسينات الممكنة •

وتنفيذها



الملحق الأول: دليل إعداد أدوات تنفيذ السياسات العامة

دليل إعداد أدوات تنفيذ السياسات العامة

الجزء رقم 1. ما هو الهدف من مبادرتنا؟

1.1) ما المشكلة وما الهدف من مبادرتنا؟

- 1.1.1.) وصف التحديات التي يتعين معالجتها و / أو الفرص التي يتوجب اغتنامها وما هو حجمها وأهميتها (تقديم الأدلة والبيانات).
 - 1.1.2.) تحديد الأسباب الجذرية للتحديات/ الفرص وتقديم الأدلة الداعمة لتقييمك.
 - 1.1.3.) لماذا تعتقد أن المبادرة الحكومية مطلوبة؟

1.2) ما الذي نحاول تحقيقه

1.2.1) تحديد الأهداف: أن تكون أهدافاً ذكية (محددة ؛ قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ملائمة/ ذات صلة ومحددة زمنيا) وكيفية تلائمها مع اختصاص الجهة التابعين لها.

الجزء رقم 2. ما الذي سنقوم بعمله؟

2.1) تقييم تأثير المبادرة - ما هو تأثير الخيارات المختلفة؟

- 2.1.1. إعداد قائمة بالخيارات/ الحلول الممكنة (اثنان على الأقل) التي يمكن تبنيها لتحقيق الأهداف والمخرجات و/أو النتائج المرجوة؟
- 2.1.2) وصف الجدوى القانونية والمالية والفنية لكل خيار من خيارات مبادرة/ أداة السياسة وكيفية موائمتها مع استراتيجية أبوظبي أو الإمارات العربية المتحدة.
 - 2.1.3.) وصف التأثير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لكل خيار مع البيانات والأدلة الداعمة.

الجزء 3: كيف سنقوم بفعل ذلك؟

3.1) كيف سنقوم بتنفيذ مبادرة السياسة؟

3.1.1.) لماذا يعتبر خيار مبادرة السياسة الذي حددته الأفضل مقارنة بالخيارات الأخرى؟

3.1.2.) ما هي خطة التنفيذ المقترحة؟ (قائمة الأنشطة والمتطلبات والأدوار والمسؤوليات)

3.1.3.) تحديد المخاطر المحتملة والعوامل المساهمة للحد منها خلال تنفيذ مبادرة السياسة المقترحة.

3.1.4) كيف ستتم مراقبة مبادرة السياسة المقترحة وتقييمها؟

3.2) من هم المشاركون؟

3.2.1.) من هي الأطراف المعنية، وما هي أدوارها ملاحظاتها حيال مبادرة السياسة العامة المقترحة (استخدام أداة تجزئة وتصنيف الأطراف المعنية) (تقديم دليل على التفاعل)



قرارات أخرى



قرار رئيس دائرة القضاء رقم (20) اسنة 2024 بشأن محكمة المطالبات البسيطة (محكمة الجلسة الواحدة)

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم بقانون التحادي رقم (35) لسنة 2022،

وعلى قانون الإجراءات المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022.

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (22) لسنة 2018 بإنشاء محكمة أبوظبي العمالية،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (28) لسنة 2019 بإنشاء محكمة أبوظبي التجارية،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (41) لسنة 2021 بشأن محكمة المطالبات البسيطة،

قــرر:

المادة الأولى التعريفات

في تطبيق أحكام هذا القرار، يقصد بالكلمات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك، وهي:

المجليس : مجلس القضاء.

الوكيك : وكيل دائرة القضاء.

المحكمة : دائرة المطالبات البسيطة.

المادة الثانية إنشاء المحكمة وإختصاصاتها

- 1. تنشأ دائرة أو أكثر تختص بالفصل في الدعاوى المدنية والتجارية والعمالية ودعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات، والتي لا تجاوز قيمتها (1,000,000) مليون درهم وفي دعاوى صحة التوقيع أيا كانت قيمتها، ويستثنى من ذلك الدعاوى الإدارية والدعاوى المستعجلة وأوامر الأداء.
- يتم توزيع العمل على هذه الدوائر بقرار من المجلس، بناء على اقتراح إدارة التفتيش القضائي.

المادة الثالثة قيد دعاوى الطالبات البسيطة

- إذا كانت طلبات المدعي تتضمن ندب خبرة فنية في الدعوى، يلتزم المدعي بدفع أمانة الخبرة عند قيد الدعوى، وتحدد بمقدار (3%) من قيمة المطالبة المالية على ألا تقل عن (2000) درهم.
- 2. لا يخل الحكم الوارد بالبند (1) من هذه المادة بحق القاضي المشرف على مكتب إدارة الدعوى أو المحكمة في أن تقرر ما إذا كان موضوع الدعوى يتطلب ندب خبير من عدمه أو أن تعدل قيمة أتعاب الخبير.

المادة الرابعة تحضير دعاوي الماليات البسيطة

- على مكتب إدارة الدعوى تحضير الدعوى وتحديد جلسة لها خلال خمسة عشريوما على الأكثر من تاريخ قيد الصحيفة، ويجوز تمديدها لمدة واحدة مماثلة بقرار من القاضي المشرف، وفي حالة ندب الخبير تحدد الجلسة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورود تقرير الخبرة فيها.
- 2. فيما عداما هو منصوص عليه في البند (1) من هذه المادة، تسري بشأن تعضير دعاوى المطالبات البسيطة كافة القواعد والأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية.

الـمادة الخامسة الفصل في الدعاوي

 إذا قررت المحكمة ندب خبير في الدعوى، لها أن تعين خبيرا لإبداء رأيه شفاهة بالجلسة بدون تقرير، ويثبت رأيه في المحضر.

- تفصل المحكمة في الدعوى المعروضة عليها خلال جلسة واحدة، وذلك بقرار منه للخصومة تودع أسبابه في ذات الجلسة.
- يكتفى في القرار ببيان طلبات المدعي وخلاصة موجزة لدفاع الخصوم وأسباب القرار ومنطوقه، ولا يعد ذلك قصورا في أسباب القرار الواقعية أو نقصا فيها، ولا يترتب على ذلك بطلان القرار.

المادة السادسة الطعن بالاستئناف

- إذا كانت قيمة الدعوى في حدود النصاب الانتهائي القرر بالمادة (29) من قانون الإجراءات المدنية، يكون القرار المنهي للخصومة غير قابل للاستئناف، إلا للأسباب ووفق الإجراءات الواردة في المادة (160) من قانون الإجراءات المدنية.
- إذا كانت قيمة الدعوى تتجاوز النصاب الانتهائي، يجوز الطعن بالاستئناف أمام الدائرة المختصة، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة للطعن على الأحكام.

المادة السابعة الحكم في الطعن

- تفصل محكمة الاستئناف منعقدة بغرفة المشورة في الطعن، دون تحضيره من مكتب إدارة الدعوى، خلال أسبوعين من إتمام إعلان صحيفة الاستئناف، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة للطعن على الأحكام، ولها أن تحدد جلسة لنظر الموضوع إذا اقتضى الأمر ذلك.
- مع مراعاة ما ورد في المادة (160) البندين (1) و(2) من قانون الإجراءات المدنية، يكون القرار الصادر في الاستئناف غير قابل للطعن عليه بالنقض إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز (500,000) خمسمائة الف درهم.

المادة الثامنة

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار، تطبق أحكام قانون الإجراءات المدنية، وقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية.

المادة التاسمة

يصدر الوكيل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

المادة العاشرة

يلغى القرار رقم (41) لسنة 2021 المشار إليه، كما يلغى كل نص أو حكم أخريتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة العادية عشرة

ينشرهذا القرارفي الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 7 شـــوال 1445 هـ الموافــــق : 16 أبريـــل 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (21) لسنة 2024 بشأن المحامين الأجانب القبولين أمام محكمة الأسرة المدنية

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (14) لسنة 2021 في شأن الزواج المدني وآثاره في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (13) لسنة 2011 بشأن المحامين المقبولين أمام محاكم دائرة القضاء،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (8) لسنة 2022 بشأن اعتماد الأنحة إجراءات الزواج والطلاق المدني في إمارة أبوظبي،

قىرر:

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القراريقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الإمـــارة : إمارة أبوظبي.

الــــدائرة : دائرة القضاء ـ أبوظبي.

الــــرئيس : رئيس دائرة القضاء _ أبوظبي.

الج دول قيد المحامين الأجانب المقبولين أمام محكمة الأسرة المدنية.

اللجنية : لجنة شؤون المحامين الشكلة بموجب قرار رئيس دائرة القضاء

رقم 13 لسنة 2011 المشار إليه.

المحامي الأجنبي : كل شخص طبيعي يزاول مهنة المحاماة ويتم تسجيل اسمه في جدول المحامين الأجانب بعد موافقة اللجنة.

الموك على الله موطن، او مواطن غير مسلم، ذكرا او انثى، ولـ ه مـوطن، او محل إقامة، أو محل عمل في الإمارة يرغب بتوكيل محامي أجنبي أمام محكمة الأسرة المدنية.

المادة (2) نطاق السريان

يسري هذا القرار على تمثيل المتقاضين أمام محاكم الأسرة المدنية في النزاعات ذات الصلة بتطبيق أحكام القانون رقم 14 لسنة 2021 المشار إليه.

المادة (3)

ينشأ بالدائرة جدول للمحامين الأجانب المقبولين أمام محاكم الأسرة المدنية بالدائرة، وذلك على النحو التالي:

- 1. جدول المحامين المقبولين في مرحلة أول درجة ومرحلة الاستئناف.
 - 2. جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض.

المادة (4)

لا يجوز لأي محام أن يقوم بتمثيل المتقاضين أمام محاكم الأسرة المدنية، ما لم يكن اسمه مقيداً في أحد الجدولين التاليين:

- 1. جدول قيد المحامين المقبولين للترافع أمام محاكم دائرة القضاء.
- 2. جدول قيد المحامين الأجانب المقبولين أمام محكمة الأسرة المدنية.

المادة (5) شروط القيد بجدول المحامين الأجانب

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين الأجانب ما يلي:

- 1. إجادة اللغة الإنجليزية قراءة وتحدثا وكتابة.
- 2. أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنعة مخلة بالشرف والأمانة، ولو كان قد رد إليه اعتباره.
- 3. أن يكون لائقا صحيا لأداء مهامه على الوجه الأكمل على أن لا يقل عمره عن (21) سنة ميلادية.
- 4. أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس في القانون أو الأعمال القانونية النظيرة، من إحدى الجامعات أو الكليات المعترف بها في الدولة.
- 5. أن يكون قد سبق له الاشتغال بالمعاماة أو الاستشارات القانونية أو أحد الأعمال القانونية النظيرة مدة لا تقل عن (15) خمس عشرة سنة، ويصدر بتحديد الأعمال القانونية النظيرة المشار إليها في هذا البند قرار من الوكيل.

- 6. تقديم وثيقة تأمين سارية المفعول ضد المسؤولية عن الأخطاء المهنية تصدر عن إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في الدولة، ما لم تكن مسؤولية المحامي مغطاة بموجب وثيقة تأمين المكتب الذي يعمل لديه، وذلك وفق الضوابط التي تحددها اللجنة.
 - 7. أن يجتاز البرنامج التدريبي المعد وفق اللوائح المنظمة لذلك.
- 8. أن يزاول المهنة من خلال أحد مكاتب المحاماة أو الاستشارات القانونية المرخصة في الإمارة.
 - 9. أي شروط أخرى ملائمة تحددها اللجنة.

ويجوز للجنة الاستثناء من أي من الشروط الواردة إذا اقتضت المصلحة أو كانت خبرة المتقدم للقيد تبرر ذلك.

المادة (6)

يشطب من الجدول كل محام فقد شرطا من شروط القيد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القرار.

المادة (7) اختصاص لجنة شؤون المحامين

تختص لجنة شؤون المحامين المشكلة بموجب القرار رقم 13 لسنة 2011 بما يلي:

- 1. قيد وتجديد قيد المحامين الأجانب بالجدول وشطبهم منه.
- 2. النظر في الشكاوي المقدمة ضد المعامين الأجانب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
 - 3. اتخاذ كل ما تراه مناسبا بشأن قيد المعامين الأجانب بالجدول.

المادة (8) القيد بالجدول

تقدم طلبات القيد في الجدول إلى رئيس اللجنة على النموذج المعد لذلك المرافق لهذا القرار، مشفوعة بالمستندات المؤيدة للطلب، وللجنة أن تطلب أي إيضاحات أو معلومات إضافية إذا رأت ضرورة لذلك.

المادة (9)

 تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها للنظر في الطلبات المقدمة بترتيب ورودها، ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه.

- تصدر اللجنة قراراتها بموافقة أربعة من أعضائها على الأقل بقيد اسم من توافرت فيه الشروط المطلوبة أو برفض الطلب ويتعين إخطار من رفض طلبه بقرار الرفض فور صدوره على العنوان الذي يحدده في طلبه.
- 3. يجوز لمن رفض طلبه أن يتقدم بتظلم إلى رئيس اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره برفض الطلب، ويعتبر عدم الرد على التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه بمثابة رفض التظلم، ويكون القرار نهائيا ولا يجوز الطعن عليه.
- للمحامي الذي صدر قرار برفض طلبه أن يطلب بعد مضي سنة على الأقل من اللجنة أن يقيد اسمه في الجدول، وللجنة أن تقبل الطلب أو رفضه.
- 5. يكون قيد المحامي بالجدول لمدة سنة قابلة للتجديد بناء على طلبه ويجب على
 المحامي تقديم طلب التجديد قبل انتهاء القيد بثلاثين يوما على الأقل.
- 6. يترتب على تأخر المحامي في طلب تجديد قيده بعد انتهاء مدة القيد بثلاثين يوما إلغاء قيده من الجدول.

المادة (10)

يجوز للجنة بناء على مقتضيات المصلحة العامة أو لأي أسباب تقررها، عدم الموافقة على تجديد القيد بالجدول.

السمادة (11) إذن الترافع

يجوز للجنة أن تأذن لمحام أو أكثر من مواطني إحدى الدول الأجنبية المستغلين بالمحاماة فيها بالمرافعة في قضية معينة أمام محكمة الأسرة المدنية بالدائرة، وفي حالة الاستعجال يصدر الإذن من رئيس اللجنة وذلك بعد سداد مقابل الخدمة، ويصدر وكيل الدائرة الضوابط الخاصة بإذن الترافع.

المادة (12) اليمين القانونية

لا يجوز للمحامي أن يـزاول مهنـة إلا بعـد حلـف الـيمين القانونيـة أمـام رئـيس محكمة الأسرة المدنية، بالصيغة الآتيـة: «أقسـم بـالله العظيم أن أؤدي أعمـالي بأمانـة وشرف وأن احترم قوانين الدولة وأن أحافظ على المهنة وأرعى تقاليدها وآدابها».

المادة (13) مقابل الخدمة

يصدر وكيل الدائرة قرارا بتحديد مقابل خدمات القيد بجدول المحامين الأجانب وأي طلبات أخرى ذات صلة بتطبيق أحكام هذا القرار.

الـمادة (14) أحكام عامة وانتقالية

تسري أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2022 المشار إليه في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار.

المادة (15)

يصدر وكيل الدائرة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

المادة (16)

ينشرهذا القرارفي الجريدة الرسمية، ويسري بعد ثلاثة أشهرمن تاريخ نشره.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 شـــوال 1445هـ الموافــــق : 1 مايــــو 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (24) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشى بلدية مدينة أبوظبى

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحضاط على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة أبوظبي،

ويناءَ على كتاب دائرة البلديات والنقل رقم (2023/110) بتاريخ 12 يونيو 2023،

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (د ق أن ع/2023/126) بتاريخ 13 يوليو 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/12833) بتاريخ 25 مارس 2024،

قـرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل صفح الضبطية القضائية المنوحة لمفتشي بلدية مدينة أبوظي التالي بيانهم بالنسبة للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق التشريعات السارية، وهم:

- 1. حميد أحمد فريش القبيسي.
- 2. محمد غانم السودي المنصوري.

```
سيف سعيد خلفان الهناوي.
خالـــد محمـــد ســـالم المرزوقـــي.
سعيد عبيد عبيد م
6. يوسيف صالح جريبه حسين.
7. عبدالله عيضة عمرالك شيري.
عبدالله أحمد صالح الهاشمي.
9. محمد بطي عبدالله الميري.
10. روضت سعيد علي النصوري.
11. محمد خليف تزعل البوفلاست.
12. مــوزة مـرزوق شاهين المحيربي.
13. راشد مبارك عيسي المنصوري.
14. ذياب احمدناصر مسلمان.
15. أحمد مال الله عبيد القبيسي.
16. علي عبده علي الهاجري.
17. وردة ياسرحسن المهرى.
18. محمد مبروك سعيد الراشدي.
19. يحيى برك عمر الكندي.
20. نــوف أحمــد محســن الحســين.
21. أحمد نصرع وض المسعبى.
22. أميل سيعيد عبيد المهيري.
23. سيف خالد سالم الحوسي.
24. ابتسام ناصرسعید.
25. حمد خميس عبيد الرميثي.
26. مروزة مبارك سيف المنصوري.
27. رائدة محمد حمد المزيني.
28. أمسل أحمسد سيعيد الجسابري.
29. أحمد محمد علي الفروي.
30. مبارك عيسي سعيد المنصوري.
31. محمد توفيق محمد المرزوقي.
```

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصوربن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 27 شـــوال 1445 هـ الموافــــق : 6 مـــايو 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (25) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشى بلدية مدينة أبوظبى

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة أبوظبى،

ويناءُ على كتاب دائرة البلديات والنقبل رقم (2023/110) بتاريخ 12 يونيو 2023.

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (2023/126) بتاريخ 13 يوليو 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/8712) بتاريخ 26 فبراير 2024،

قـرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل صفة الضبطية القضائية المنوحة لفتشي بلدية مدينة أبوظبي التالي بيانهم بالنسبة للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون معلقة بأعمال وظائفهم وفق التشريعات السارية، وهم:

- 1. عبدالله علي محمد قمبر الظاهري.
- 2. راشد سعيد ڪرامة سالمين الراشدي.
- 3. فاطم تعلي الشكري.
- 4. حمدان حمد عدوض المنصوري.

```
مجاهد ناصرمبارك الحارثي.
عسادل بدر صالح عبيد العريفي.
راشد خلفان سيعيد المزروعي.
سالم حسين على أحمد نجد.
على محمد عبدالله الحمدادي.
10. سعيد محمد حميد على الدرعي.
11. ريسم محمد خمسيس المسيري.
12. سعيد خليف تأحمد سيف الرميث.
13. على سالم على صبران البريكي.
14. مريم عبدالله سيعيد المزروعي.
15. دحام محمد عيد النصوري.
16. أحمد سهيل خادم الخييلي.
17. محمد خالد محمد البلوكي.
18. سيف ناصر محمد عبدالحي.
19. أحمد حسن علي المحرمي.
20. ميثاء إبراهيم عبدالله الحوسني.
21. سيف محمد مكتوم المزروعي.
22. سعيد حمدان محمد الخميري.
23. بدرعبدالله صالح الكشيري.
24. سالم إبراهيم علي الحمادي.
25. علي عباس عبدالله الحوسيني.
26. عانشتخميس أحمد الشعي.
27. أحمد مسلم سالم العامري.
28. عبدالله بخيت محمد العامري.
29. يـونس عبدالله مصيبح السيابي.
30. احمـــد ســعید احمـــد ســالم.
31. غديرعلي عبدالله المرزوقي.
32. تسويم مبارك طحنسون المنصوري.
33. عبدالله على محمد المنصوري.
34. غنيم تعروض سليم المندري.
35. خالـــد ســعید ســالم الســاعدی.
36. حسن صالح عبدالله الكشيري.
37. عبد دالله سعيد خلفان الهاملي.
```

38. حمدان راشد محمد الشحي.

39. سيف مبارك عمرالنصوري.

40. محســن ســعيد محمــد العــامري.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 27 شـــوال 1445هـ الموافـــق : 6 مـــايو 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (26) لسنة 2024 بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشى بلدية مدينة أبوظيى

رئيس دائرة القضاء

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة أبوظبي،

وبناء على كتاب دائرة البلديات والنقل رقم (2023/110) بتاريخ 12 يونيو 2023.

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/7087) بتاريخ 14 فبراير 2024،

قــرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق التشريعات السارية، وهم:

- 1. فاروق عبدالله عباس إسماعيل الخوري.
- 2. عيد مطرعلي مبارك متعافى المنصوري.
- 3. سهيل علي راشد علي المدي.
- 4. محمد عبدالله خادم عبدالله المنصوري.
- 5. غديرمحمد سعيد اليورع العفاري.
- 6. سعيد راشد سعيد بالغافري المنصوري.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 27 شـــوال 1445 مـ الموافــــق : 6 مــــايو 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (27) لسنة 2024 بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي مركز التواجد البلدي

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة أبوظبي،

وبناءَ على كتاب وكيل دائـرة البلديات والنقــل رقــم (2023/256) بتاريــخ 21 ديسمبر 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/13050) بتاريخ 26 مارس 2024،

قـرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق التشريعات السارية، وهم:

- 1. مرفت إسماعيل سلمان محمد الجرجاوي.
- 2. محمد بدرصالح سالم باهیصمی.
- 3. أحمد سعدون عيد محمد القبيسي.
- 4. عبدالله محمد إبراهيم أحمد المزوقي.
- 5. سيف محمد جابر الخصواني المنصوري.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 27 شـــوال 1445هـ المواهــــق : 6 مـــايو 2024م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (28) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي مركز الإحصاء

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (5) لسنة 2021 بإعادة تنظيم مركز الإحصاء_أبوظبي،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة أبوظبي،

وعلى قرار رئيس دائرة القضاء رقم (28) لسنة 2022 بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي مركز الإحصاء،

وبناءَ على كتاب مدير عام مركز الإحصاء - أبوظبي رقم (2023/392) بتاريخ 2 أكتوبر 2023.

وعلى كتاب النائب العام الإمارة أبوظبي رقم (دق أن ع/2023/239) بتاريخ 30 أكتوبر 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/13024) بتاريــخ 204 مارس 2024،

قــرر:

المادة الأولى

يجدد تخويـل الموظفين التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقـع في دائـرة اختصاصهم، وتكـون متعلقـة بأعمـال وظـائفهم وفـق التشريعات السارية، وهم:

- 1. عبدالله محمد علي الزعابي.
- 2. نهيان سلطان سيف السويدي.
- 3. أحمد عبدالله محمد المحرمي.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء

> صدر بتاريخ : 27 شــــوال 1445 هـ الموافـــــق : 6 مــــايو 2024م

قرار إدارى رقم (93) لسنة <u>2024</u> بشأن تلوين زجاج حافلات نقل الركاب في إمارة أبوظبي

رئيس دائرة البلديات والنقل:

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بشأن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته،
 - وعلى القانون رقم (19) لسنة 2006 في شأن تنظيم النقل بسيارات الأجرة بإمارة أبوظبي وتعديلاته،
 - وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،
 - و على المرسوم الاميري رقم (3) لسنة 2023 بشأن بعض أعضاء المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور وتعديلاته،
- وعلى القرار الوزاري رقم (178) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات الضبط المروري والتعديل رقم (243) لسنة 2020،
 - وعلى قرار رئيس دائرة البلديات والنقل رقم (33) لسنة 2021 بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بتشغيل خدمات نقل الركاب الحافلات في إمارة أبوظبي،
 - · وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

تقرر ما يلى:

المادة (1)

تلتزم جميع الشركات والمؤسسات المصرح لها من قبل مركز النقل المتكامل عند تشغيل وتقديم نشاط نقل الركاب بتلوين زجاج جميع حافلات النقل، بحيث يكون التلوين باللون الأسود بنسبة لا تزيد عن (50%) من مستوى الرؤية الداخلية للحافلة على أن يشمل التلوين الزجاج الجانبي والخلفي فقط وليس الامامي، مع الالتزام بالتشريعات والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

المادة (2)

على الإدارات المعنية في مركز النقل المتكامل التنسيق مع الجهات المعنية لضمان تقيّد الشركات والمؤسسات بما ورد في هذا القرار وفقاً للإجراءات والنظم المتبعة.

المادة (3)

يلتزم جميع مشغلي أنشطة نقل الركاب بالحافلات بتوفيق أوضاعهم طبقاً لمضمون هذا القرار خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره.

المادة (4)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره، وذلك للعمل بموجبه كلٌ فيما يخصه.

رنيس دائرة البلديات والنقل

صدر بتاريخ: 2024/04/30

قرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (2) لسنة 2024

بشأن أخذ عينات الغذاء والعلف لأغراض الرقابة والتفتيش بإمارة أبوظبي

رئيس مجلس الإدارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادى رقم (10) لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء ولائحته التنفيذية،

- والقانون رقم (2) لعام 2008 في شأن الغذاء في إمارة أبوظبي،
- والقانون رقم (7) لسنة 2019 بإنشاء هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية،
- وقرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (6) لسنة 2019 بتشكيل مجلس إدارة هيئة أبوظي للزراعة والسلامة الغذائية،
 - وقرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (20) لسنة 2019 بتعيين مدير عام هيئة أبوظي للزراعة والسلامة الغذائية،
 - والنظام رقم (5) لعام 2010 بشأن أخذ عينات الأغذية لأغراض الرقابة الرسمية بإمارة أبوظى،
 - والنظام رقم (9) لسنة 2013 بشأن تداول الأعلاف في إمارة أبوظبي،
- وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (2) لسنة 2020 بإصدار نظام الرقابة على الأغذية
 المستوردة لإمارة أبوظبي،
- وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (6) لسنة 2020 بإصدار نظام صحة الغذاء خلال مراحل
 السلسلة الغذائية ،
 - وبناء على ما عرض على مجلس الإدارة وموافقته،
 - وبناء على مقتضيات مصلحة العمل،

قُرر الآتى:

المادة (1)

النطاق

يسري هذا القرار على كافة مراحل السلسلة الغذائية وجميع مراحل تداول الغذاء والعلف.

المادة (2)

الأهداف

هدف هذا القرار إلى تحقيق الآتى:

- 1- تنظيم أخذ العينات لأغراض الرقابة والتفتيش على الغذاء والعلف.
- 2- ضمان سلامة الغذاء والعلف خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية.
 - ضمان مطابقة الغذاء والعلف للتشريعات السارية في الدولة.
- 4- تعزيز الأمن الغذائي فيما يخص نواحي السلامة الغذائية وصحة الحيوان.

المادة (3)

يتم أخذ العينات من قبل موظفى الهيئة المختصين.

المادة (4)

التفويض والصلاحيات

- 1. يحدد المدير العام ضوابط أخذ عينات الغذاء والعلف لأغراض الرقابة والتفتيش بإمارة أبو ظبى.
 - 2. للمدير العام إصدار القرارات والتعاميم اللازمة لتنفيذ مواد وأحكام هذا القرار.

المادة (5)

- 1. يلغى النظام رقم (5) لعام 2010 بشأن أخذ عينات الأغذية لأغراض الرقابة الرسمية بإمارة أبوظبى.
 - 2. يلغى كل حكم أو نص يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة (6)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

منصور بن زايد آل نهيان رئيس مجلس الإدارة

> صدر في إمارة أبوظبي بتاريخ: 28 شوال 1445 هـ الموافق: 7 مايو 2024 م

قرار مدير عام هيئة أبوظي للزراعة والسلامة الغذائية رقم(17) لسنة 2024 بشأن برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية)

بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2019 بإنشاء هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية،

- وعلى قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (6) لسنة 2019 بتشكيل مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية،
 - وعلى قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (20) لسنة 2019 بتعيين مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية،
- وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (7) لسنة 2020 بإصدار نظام خدمات وبرامج تحسين دخل ملاك المزارع ومربي الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي،
 - وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (3) لسنة 2020 بإصدار نظام المتطلبات الزراعية لمزارع إمارة أبوظبي،
- وعلى قرار مدير عام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية رقم (29) لسنة 2016 بشأن الضوابط والمعايير العامة والخاصة لتحديد المستحقين من برامج تحسين دخل المزارعين بإمارة أبوظبي،
- وعلى قرار مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (23) لسنة 2020 بشأن الأنشطة الزراعية في المزارع المستفيدة من برامج تعزيز الاستدامة الزراعية (برنامج المساعدة المالية).
 - وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

تقرر الأتي:

المادة (1)

النطاق

تسري مواد وأحكام هذا القرار على جميع ملاك المزارع المستفيدين من برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية) في إمارة أبوظبي.

المادة (2)

أهداف القرار

يهدف هذا القرار إلى تحديد ضوابط وشروط الاستفادة من برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية).

المادة (3)

يُصرف مبلغ مالي مقداره (80,000) ثمانون ألف درهم سنوباً للمواطنين ملاك المزارع المستفيدة من برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية) وذلك على دفعات شهرية متساوية.

المادة (4) ضو ابط الحصول على برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية)

- 1. تُصرف مساعدة مالية لمزرعة واحدة فقط حتى لو كان المستفيد من البرنامج يمتلك عدة مزارع، وذلك دون المساس بالوضع القائم لمالكي المزارع المستفيدة من البرنامج.
- 2. تُصريف مساعدة مالية للورثة بحد أقصى لثلاث مزارع فقط، وذلك حسب الأنصبة المحددة بحصر الإرث، شريطة ألا يتم تقسيم المزارع وأن يكون سند الملكية باسم ورثة المتوق.
- 3. تُصرف مساعدة مالية واحدة فقط للمزرعة، حتى لو تم تقسيمها وأصبح لكل جزء منها سند ملكية مستقل، وذلك دون المساس بالوضع القائم لمالكي المزارع المستفيدة من البرنامج.
- أصرف مساعدة مالية واحدة فقط للمزرعة المشتركة في أوامر المنح حسب سند ملكيتها، ويتم خصم نصيب الشخص غير المستحق للمساعدة المالية، ولا يعاد توزيع نصيبه على غيره من الملاك.
 - لا تُصرف المساعدة المالية للمزرعة التي يتم التصرف فها بأي طريقة مثل (البيع أو الشراء أو الهبة أو التنازل)، ويستثنى من ذلك الإيجار أو التنازل القانوني بين الورثة.

المادة (5)

شروط الحصول على برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية)

- بجب ألا يزيد دخل مالك المزرعة على (100,000) مانة ألف درهم في السنة من عائد عقاراته (الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية)، ويُحسب هذا الدخل أو العائد وفق سند ملكية العقار والمستندات الصادرة من السلطة المختصة والمؤثقة بحسب التشريعات السارية في ذلك الشأن، وفي حالة عدم توثيق هذه المستندات يعتبر هذا الدخل أعلى من مائة ألف درهم.
 - 2. إذا وهب مالك المزرعة عقاره فيتم احتساب دخل هذا العقار عليه.
- يجوز صرف المساعدة المالية للمزارع المؤقوفة إذا كان الدخل العقاري لمالك المزرعة يقل عن (100,000) مائة ألف درهم في السنة، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط والمتطلبات، وذلك اعتبارًا من تاريخ موافقة الهيئة النهائية على الطلب.
 - 4. إذا قام مالك المزرعة برهن عقاره لصالح قرض شخصي يحسب عائد هذا العقار ضمن الدخل العقاري.
 - 5. لا تُحسب قيمة الدخل العقاري لمالك المزرعة إذا كان هذا الدخل لسداد قرض حكومي لنفس العقار.
 - تُخصم نسبة (5%) من قيمة الدخل العقاري لمالك المزرعة في حال إدارته العقار بنفسه.

المادة (6)

شروط ممارسة الأنشطة الزراعية للحصول على برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية (المساعدة المالية)

أولاً: يجب على المستفيدين من برنامج تعزيز الاستدامة الزراعية ممارسة أحد الأنشطة الزراعية التالية في المزرعة المسجلة في البرنامج:

- 1- زراعة 25% كحد أدنى من مساحة المزرعة بأحد أنشطة الإنتاج النباتي الآتية:
 - أ- أشجار الفاكهة (بمعدل شجرة فاكهة لكل 40 متر مربع).
- ب- محاصيل الخضروات في الحقل المكشوف بعروتين شتوبة وصيفية طوال فترة الموسم الزراعي للعروتين.
 - أشجار النخيل (بمعدل نخلة لكل 100 متر مربع).
- 2- زراعة محاصيل الخضروات في البيوت المحمية (شبكية أو بلاستيكية أو زجاجية)، وذلك في مساحة لا تقل عن 10% من إجمالي مساحة المزرعة (كل 1 دونم محمي يعادل 2.5 دونم من مساحة المزرعة).

3- زراعة محاصيل الأعلاف بشرط امتلاك ثروة حيوانية معرفة ومسجلة لدى الهيئة، ويستثنى من ذلك المزارع التي تروى بالمياه المعاد تدويرها، وبشرط الالتزام بالجدول الآتي:

| الحد الأقصى للمساحة المسموح زراعتها بالأعلاف | مستفيد من برنامج دعم الأعلاف | يملك ثروة حيوانية معرفة ومسجلة لدى الهيئة |
|--|---------------------------------|--|
| 20% من المساحة الإجمالية وبحد أقصى 8 دونم | ٧ | ٧ |
| 40% من المساحة الإجمالية وبحد أقصى 10 دونم | Х | ٧ |
| غير مسموح بزراعة الأعلاف | Х | х |

4- يجوز الجمع بين الأنشطة المذكورة في البند رقم (1) من هذه المادة بشرط ألا تقل المساحة المزروعة عن 25% من مساحة المزرعة.

غايباً. في حال وجود ظروف وعوانق طبيعية تمنع ممارسة الأنشطة المنصوص عليها في البند أولاً، مثل نضوب المياه أو تعدق المزرعة أو زيادة نسبة ملوحة مياه الري عن 10,000 جزء بالملهون، ياتزم مالك المزرعة المستفيدة من برنامج المساعدة المالية بممارسة أحد أنشطة الإنتاج الحيواني المذكورة في الجدول الآتي:

| الحد الأدنى من الحيو انات/ كمية الإنتاج | النشاط |
|---|---|
| 100 رأس وبشرط وجودها في مزرعة المالك على مدار العام | تربية الأغنام |
| 20 رأس وبشرط وجودها في مزرعة المالك على مدار العام | تربية الإبل |
| 20 رأس وبشرط وجودها في مزرعة المالك على مدار العام | تربية الأبقار |
| 2,000 دجاجة وبشرط وجودها في مزرعة المالك على مدار العام | تربية الدواجن (النظام المفتوح) |
| 1,000 دجاجة للدورة في 7 دورات إنتاجية في مزرعة المالك | تربية الدواجن (النظام المغلق) |
| 1 طن في العام من أنواع الأسماك التي تحددها الهيئة وبشرط وجودهم في | تربية الأحياء المائية على اليابسة (الأسماك والقشربات) |
| المزرعة | |

المادة (7)

إذا تم وقف المساعدة المالية بسبب عدم استكمال المستندات والوثائق المطلوبة، يجوز إعادة صرفها بأثر رجعي بحد أقصى لمدة سنة من تاريخ استيفاء المستندات لمزارع الورثة وبحد أقصى مدة ستة أشهر لغير الورثة، ويشترط أن تكون المزرعة غير مخالفة خلال هذه الفترة.

المادة (8)

- 1. يُلغى قرار مدير عام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية رقم (29) لسنة 2016 بشأن الضوابط والمعايير العامة والخاصة لتحديد المستحقين من برامج تحسين دخل المزارعين بإمارة أبوظبي.
- ياخى قرار مدير عام هيئة أبوطبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم (23) لسنة 2020 بشأن الأنشطة الزراعية في المزارع المستفيدة من برامج تعزيز الاستدامة الزراعية (برنامج المساعدة المالية).
 - يُلغى كل حكم أو نص يخالف أو يتعارض مع مواد وأحكام هذا القرار.

المادة (9)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

سعيد البحري سالم العامري المدير العام

صدر في أبوظبي: بتاريخ: 19 رمضان 1445 هـ المو افق: 29 مارس 2024 م

الإمارات العربية المتحدة إمارة أبوظبي تصدر عن الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي قطاع الشؤون القانونية أبوظبي – ص.ب 19 هاتف: 971 26688446 + فاكس: 982ette@ecouncil.ae

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

